مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الآداب والعلوم الإنسانية م ١٠، ص ص ١٤٣ - ١٨٨ (١٤١٧هـ / ١٩٩٧م)

دور الصناعات البتروكيماوية في التنمية الإقليمية في كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية دراسة تقويمية لتجربة مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في ضوء نظرية قطب النمو

محمد عبدالحميد مشخص

أستاذ مساعد - قسم الجغرافيا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز

المستخلص . اتجهت المملكة العربية السعودية نحو اتباع سياسة أقطاب النمو الصناعية كأداة من أدوات التنمية الإقليمية وتفعيل التنمية الاقتصادية القومية في آن واحد . وقد تجسد هذا التوجه في إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين على ساحلي الخليج العربي والبحر الأحمر على التوالي ، حيث تمثل الصناعات البتروكيمائية معظم الاستثمارات الصناعية في المدينتين . هذا وقد أظهرت هذه الدراسة تمتع المدينتين المذكورتين بكافة السمات التي يجب توفرها في أي قطب للنمو وفقًا لنظرية قطب النمو . وقد جاء إنشاء المدينتين ليسهم في تبلور النمط المكاني للصناعات الكيماوية في المملكة ، فمع ظهور المدينتين تكرس نمط تركزي للصناعات المذكورة . فقد أصبحت مدينتي الجبيل وينبع أهم المدن السعودية في مجال الصناعات الكيماوية . على أنه قصد أساساً، أن تكون هاتان المدينتان أداة لتحفيز النمو الإقليمي في منطقتي المدينتين، وذلك عبر استخدام المدينتين كنقطتي نمو أوليين تنطلق منهما اتجاهات

النمو الصناعي فالاقتصادي لما حولهما . ويتضح ذلك في البنية المكانية الداخلية للمدينتين ، إذ تحتوي كل منهما على مساحات أرضية مجهزة بالمرافق للصناعات التابعة والمعتمدة على الصناعات الكيماوية الأساسية الحكومية في كلا المدينتين .

والغرض من هذا الترتيب المكاني اكتمال المرحلة الأولى من مراحل قطب النمو بوجود نوعي الصناعات ، أساسية وتابعة . على أن استجابة القطاع الخاص للحوافز التي منحت له لاستغلال مساحات الصناعات التابعة ، كانت محدودة . فقد عمد القطاع الخاص للاستثمار في مجال الصناعات الكيماوية في المدن الصناعية القديمة بالمملكة بفعل عوامل الوفورات والتسويق وعنصر عدم التأكد . وقد ماثل هذا الاتجاه ما حدث في دول أخرى . فالنمو الذي حدث بفعل اتباع سياسة قطب النمو ، قد قفز من القطب المعنى إلى مساحات جغرافية بعيدة إقليميًا عن منطقة القطب . على أنه فيما يخص تجربة المملكة ، وبالمقارنة مع بعض تجارب الدول النامية المماثلة في أهدافها مع تجربة المملكة ، فقد عني ذلك عدم تبلور حتى المرحلة الأولى من مراحل نظرية قطب النمو بشكل متكامل . وهذا الأمر يستدعى سياسة حكومية تمتزج فيها التشريعات مع الحوافز ليمكن الوصول للأهداف الموضوعة إقليميا لكل من الجبيل وينبع .

مقدمـــة

لقد شهد العالم استقلال العديد من الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد مثلت الصناعة التحويلية خيارًا جذابًا لعديد من تلك الدول لتحقيق النمو الاقتصادي المأمول . كما أن نجاحات بعض الدول النامية في حينها ، كالأرجنتين واليابان . . في تحقيق التنمية عبر تطوير الصناعة التحويلية قد ساعدت على زيادة تلك الجاذبية . ومن ناحية أخرى فلما كانت فلسفة النمو الاقتصادي عمومًا لا تقتصر على رفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية عامة ، بل تمتد آفاق تلك التنمية إلى قضية شمول ثمارها على الأجزاء المختلفة للدولة المعنية ، لما في ذلك من مردود اقتصادي وسياسي واجتماعي ، فقد برزت وبقوة قضية التنمية الإقليمية في العقود الأخيرة سواء في الدول النامية أو حتى المتقدمة . ولقد تعددت النظريات والآليات التي اعتمدتها الدول لتحقيق أهداف

التنمية الإقليمية ، على أنه لوحظ وجود تركيز واضح على الصناعة التحويلية في هذا الشأن . فالصناعة التحويلية تتميز بديناميكتها . كما أنه ليس من الضروري توفر كافة مقومات الصناعة في منطقة معينة لقيام الصناعة بها . فتطور وسائل المواصلات وزيادة كفاءتها الاقتصادية ساعد على قيام الصناعة في عديد من الأماكن حيث يمكن إحضار مستلزمات التصنيع إليها من خارجها اعتمادًا على توفر القدرة المادية ومدى حسن وحذق السياسة الصناعية المتبعة .

ومن الأمثلة على السعي لاستخدام الصناعة كأداة تنمية إقليمية سياسات الدول المصدرة للنفط ، أثر زيادة دخلها بعد ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات الميلادية من هذا القرن ، في هذا الصدد . فهذه الدول عملت على إعادة تنظيم الهيكل المكاني للنشاط الاقتصادي بها عبر اتباع سياسة اللاتركيزية المكانية Spatial Decentralisation ، وذلك في سياق سياسة اقتصادية عامة عمدت للاستفادة من العوائد النفطية لتحقيق النمو الاقتصادي بأبعاده الهيكلية والإقليمية . وهنا نجد أن الدول المذكورة قد عمدت لسياسة الاعتماد على الصناعة التحويلية القائمة على قاعدة الموارد الوطنية Resources Industry كأداة تنمية إقليمية عبر استخدام الروابط المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناعة ، وذلك سعيًا نحو إحداث تغير كبير للتوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي وما ينتج عن هذه السياسة من حدوث تنمية في بعض الأقاليم عبر إنشاء صناعات تحويلية بها . وقد تراوحت خيارات لا تركيزية الصناعة المذكورة أمام الدول المذكورة ما بين خيار التناثر الكبير للصناعة أو إقامة عدد من أقطاب نمو صغيرة (ثانية) إلى خيار التركيز على واحد أو اثنين من أقطاب نمو كبير (رئيسة) . وقد بدا الخيار الأخير أكثر جاذبية لصانعي السياسة الاقتصادية في الدول البترولية المذكورة ، وذلك اعتمادًا على حقيقة أن الصناعة المعتمدة على قاعدة الموارد يمكن لها أن تحول التركيب الداخلي لإقليم اقتصادي ذو نواة رئيسة Economic Core Region ، وهو إقليم يتسم بطبعه بكثافة عالية من النشاط الاقتصادي ، إلى إقليم ذو نوى أقل ازدحاما (Auty, 1987, P 1) .

وإذا ما نظرنا إلى المملكة العربية السعودية تحديدًا ، محل الدراسة الحالية ، لوجدنا أنه تم بالفعل اتباع سياسة أقطاب النمو الصناعية عبر الخيار الثاني ، وذلك عبر إنشاء

مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين . والدراسة الحالية ستعمد إلى تحليل هذه السياسة وتقويمها بالنظر إلى دور الصناعات البتروكيمائية بشكل خاص في هذا الشأن وذلك لأسباب سيتم التعرض لها لاحقًا .

منهجية الدراسة

أ - أهداف الدراسة

١ - تحديد مدى انطباق الخصائص المثالية لمفهوم قطب النمو على مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين .

٢ - تحديد مدى الحاجة لاستخدام مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين كأداة للتنمية الإقليمية في كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة عبر نظرية قطب النمو .

٣ - تقويم الصناعات البتروكيمائية السعودية من حيث ما حققته في التنمية الإقليمية في كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة وذلك عبر مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين .

٤ - تحديد المرحلة التي وصل إليها تطبيق آليات قطب النمو في مدينتي الجبيل وينبع .

ب - مفاهيم الدراسة

١ - بالإضافة لاستخدام نظرية قطب النمو Growth Pole Theory كمنطلق أساسي للدراسة ، فقد تم النظر لقطبي نمو الصناعة السعودية (الجبيل وينبع) من خلال السياق المكاني العام لكل منهما وهو المظهر الجغرافي الاقتصادي العام Economic landscape لمنطقتيهما الإداريتين (الشرقية - المدينة المنورة على التوالي) .

٢ - استخدام مفهوم المركز - الأطراف Core - Peripery لدراسة العلاقة القائمة ما بين المراكز الحضرية - الاقتصادية الرئيسة لمنطقتي الدراسة (الشرقية - المدينة المنورة) وأطراف المظهر الجغرافي الاقتصادي العام لكل منهما . فمثل هذه الدراسة ذات مؤشرات مهمة لقضية التنمية الإقليمية في المنطقتين المذكورتين .

٣ - الصناعات الكيماوية الأساسية وغير الأساسية وفقًا للتصنيف الدولي للنشاطات الصناعية فإن مجموعة الصناعات الكيماوية الأساسية ، عدا الأسمدة ، تحتوي على الأحمضة ، الأكاسيد ، سلفات المعادن ، منتجات الغاز الطبيعي (كالاثيلين والميثان . .) الغازات الأخرى كغاز الفريون . . (وزارة الصناعات والكهرباء، التصنيف الدولي للنشاطات الصناعية). على أنه ، ولأغراض بحثنا هذا ، فسوف نقوم باستخدام مصطلح الصناعات الكيماوية الأساسية لنعبر عن تلك الصناعات الكيماوية التي تنتج مواد كيماوية شبه مصنعة وتستخدم كمواد خام تدخل في الصناعات الكيماوية الأخرى التي تنتج منتجات كيماوية نهائية . ففي ذلك الاستعمال اتساق مع نظرية قطب النمو التي تنص على وجود صناعات رئيسة وأخرى ثانوية تقوم بينهما علاقات ارتباطية (خلفية - أمامية) .

وبالتالي فسوف نضمن في مفهوم الصناعات الكيماوية الأساسية ما يلي :

١ - الصناعات الكيماوية الأساسية (رقم التصنيف الدولي - ٣٥١١) .

٢ - صناعات المواد التركيبية ومواد البلاستيك والألياف الصناعية (رقم التصنيف الدولي - ٣٥١٣) .

٣ - صناعة تكرير البترول (رقم التصنيف الدولي - ٣٥٣٠) (المرجع السابق) .

هذا مع ضرورة ملاحظة أن مخططي مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين يشيران لصناعات القطاع الحكومي ، الكيماوية وغيرها ، بمصطلح أساسي وللصناعات الأخرى ، والمفترض قيام القطاع الخاص بإنشائها ، بمصطلح ثانوي . هذا مع العلم بأن تلك الصناعات الكيماوية الحكومية تشمل صناعات كيماوية غير أساسية (الأسمدة) .

٣ - يتم عبر أجزاء الدراسة استخدام تعبير المدن الصناعية القديمة ، كمقابل الأقطاب الصناعية (الجبيل وينبع) ، للإشارة إلى مدن الرياض وجدة والدمام ، التي كانت تمثل أهم المدن الصناعية في المملكة إلى ما قبل ظهور مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين .

ج - إجراءات منهجية أخرى

١ - سبب تناول الصناعات البتروكيميائية كأداة مستعملة / محتملة للتنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية

بالرغم من احتواء قطبي التنمية الصناعية في المملكة ، مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، على صناعات معدنية (حديد وصلب) وألمونيوم فضلا عن الصناعات البتروكيمائية ، التي أشير إليها سابقا ، إلا أن هذه الأخيرة تستحوز على معظم النشاط الصناعي في الجبيل وينبع . فـ ٤٢,٤٪ و ١,٦٥٪ و ٦,٩١٪ من منشآت الصناعة وعمالتها وإجمالي تمويلها المالي ، على التوالي ، في المدينتين تعود للصناعات البتروكيمائية ، وذلك وفقًا لبيانات عام ١٩٩٧م [١] .

ويعني هذا الأمر أن الصناعات البتروكيمائية قد أعطيت ، أكثر من غيرها ، دورًا مميزًا في مجال إحداث نمو اقتصادي مطلوب في منطقتي مدينتي الجبيل وينبع . وربما يعود هذا الوضع لأن الصناعات الكيماوية الأساسية قادرة ، عبر التعدد الواسع المدى لمنتجاتها ، على خلق روابط أمامية Forward Linkages عديدة لمصانعها مع المصانع المنتجة للمنتجات البتروكيماوية غير الأساسية . وهذه الارتباطات يمكن أن تؤدي إلى نشر التنمية في المناطق المحيطة بمدينتي الجبيل وينبع عبر حركة انسياح Spill Over للنمو نحو المناطق المذكورة .

٢ - سبب اختيار منطقتي الشرقية والمدينة المنورة كإطار إقليمي للدراسة

وفقًا للتطور الذي حصل في التقسيم التخطيطي للمملكة في خطة التنمية السادسة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠م) فقد أصبحت المناطق الإدارية الثلاثة عشرة في المملكة تمثل مناطق تخطيطية مستقلة . لذا تم استخدام منطقتي الشرقية / المدينة المنورة كإطار للدراسة بحكم وقوع مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين بهما على التوالي . هذا ولسوف يتم مناقشة هذه النقطة فيما بعد عند الحديث عن المدينتين المذكورتين في سياق سياسة التنمية الإقليمية في المملكة .

د - بيانات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على بيانات المصانع المنتجة والمرخصة من قبل وزارة الصناعة والكهرباء . وهذه البيانات تعود لثلاثة فترات زمنية كما يلي :

١ - المصانع المنتجة المرخصة حتى نهاية عام ١٤٠٢هـ. (١٩٨٢م) (Ministry Of Industry and Electricty, 1983) .

٢ - المصانع المنتجة المرخصة حتى نهاية عام ١٤١٤هـ. (١٩٩٤م) (وزارة الصناعة والكهرباء - ١٩٩٥) .

٣ - المصانع المنتجة المرخصة منذ بداية عام ١٤١٥هـ. (١٩٩٥) حتى نهاية الربع الأول من عام ١٤١٧هـ. (٣٠/ ٣/ ١٤١٧ هـ - ٣/ ٨/ ١٩٩٧م) (المصدر السابق ، ١٩٩٧) .

هذا وقد تمت جدولة البيانات السابقة عبر استخدام برنامج Spss للحاسب الآلي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة .

الدراسات السابقة

لقد مثلت قضية إحداث التنمية الاقتصادية إقليميًا عبر استخدام سياسة أقطاب النمو موضوعا جذابا لعديد من الدارسين . كما تعددت مستويات التناول الموضوعي والجغرافي لذلك الموضوع من قبل أولئك الباحثين . وفيما يلي المستويات المذكورة :

أ - المستوى الجغرافي : تراوحت الدراسات المذكورة أعلاه بين خمس مستويات كما يلي :

١ - دراسات انصبت على إقليم واحد داخل دولة معينة ، كما هو الحال مع دراسة إريكسون Erikson (1974) لدور شركة بوينج كشركة رئيسية (Lead Firm) [٢] تمثل قطب نمو يسعى نحو تحفيز النمو الاقتصادي الإقليمي لمنطقة بجت سوند Buget Sound في ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ٦٣ - ١٩٦٨م .

٢ - بحوث عمدت لتناول نظرية قطب النمو عبر الدراسة التطبيقية لها على مستوى دولة كما هو الحال مع دراسة Auty (1990) لأثر الصناعة الكيماوية ، كقطب نمو ، على البنية المكانية لدولة كوريا الجنوبية . كما أن هنالك مثال دراسة كل من ماتلا Matallah وبروس Proos (1992) عن تجربة أقطاب النمو الصناعية في دولة الجزائر وتحليل مدى ما حققته تلك الأقطاب من أثر مضاعف وروابط إنتاجية .

٣ - بحوث نظرت لسياسات أقطاب النمو الصناعية ودورها في التنمية الإقليمية على مستوى مجموعة من الدول ذات خلفية اقتصادية وتطورية متشابهة كما هو الحال مع دراسة اوتي Auty (1987) لتجربة عدد من الدول المصدرة للبترول[٣] في هذا الصدد ، والتي منها المملكة العربية السعودية . هذا وسوف يتم العرض لهذه الدراسة واستخدام نتائجها ومؤشراتها في داخل البحث فيما بعد .

٤ - بحوث تناولت أقطاب النمو على مستوى مناطق إقليمية كما هو الحال مع دراسة Holtta (1994) لأقطاب النمو الإقليمي في منطقة شرق آسيا كديناميكيات لعملية التطوير ونقل التقنية . ومن الأمثلة الأخرى في هذا المستوى من الدراسة ، دراسة نيتشكاوا Nichikowa (1992) لإقليم جنوب شرق آسيا كقطب نمو محتمل لاقتصاد العالم في القرن الواحد والعشرين الميلادي .

٥ - دراسات اتسمت بأنها أكثر عمومية مما سبق ، إذ تناولت مناطق على مستوى كبير Macrol Level حيث نظرت لسياسات أقطاب النمو على مستوى قارات بعينها كما هو الحال مع دراسة كل من ريتشردسون وريتشردسون Richardson & Richardson (1975) لسياسات أقطاب النمو في أمريكا اللاتينية في منتصف حقبة السبعينيات الميلادية (Auty , 1987 , P 1) .

ب - المستوى الموضوعي

وكما تظهر تنوعات بين الدراسات التطبيقية لنظرية قطب النمو جغرافيًا فإن هناك اختلافات بين تلك الدراسات موضوعيًا كما يتضح من السطور التالية :

١ - هناك من نظر إلى عمل تجمعات من رؤوس الأموال والموارد الطبيعية وغيرها في مكان ما كقطب نمو على مستوى دولة بأكملها كما هو الحال مع دراسة ليبرت Lebert (1961) التي حللت وضع التجمعات الفرنسية ذات الأقطاب المتعددة التي رأت الدراسة قدرتها على توليد النمو من خلال إحجامها عبر حدوث وفورات خارجية جيدة (Darwent, 1975) .

٢ - دراسات عمدت للتركيز على الشركة الرئيسية Leador Primary Firm كونها تمثل قطب النمو ذاته كما هو الحال مع دراسة إريكسون Erikson السابقة الذكر . بينما عمدت دراسات أخرى للنظر لصناعات معينة على أنها تمثل قطب النمو المطلوب لإحداث التنمية الإقليمية المتوازنة المطلوبة . ومن الأمثلة على هذه الدراسات دراسة سكوت Scott (1995) لدور صناعة السيارات الكهربائية في ولاية كليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية كقطب نمو لهذا الإقليم الذي يعاني من مشاكل انخفاض المستوى الاقتصادي وتزايد مستويات البطالة .

ومن الأمثلة في هذا الصدد أيضا دراسة ماير Mair (1993) عن استخدام إستراتيجية «التموين الفوري بدون اللجوء لعمليات التخزين» Just - in - Time للصناعة التحويلية كقطب نمو مجازى للتطور الإقليمي في مواقع صناعة السيارات الأمريكية والأوروبية خلال حقبة الثمانينيات الميلادية .

٣ - بحوث ركزت على الدراسة الإجمالية لأقطاب النمو داخل رقع جغرافية متفاوتة كدولة أو مجموعة دول أو مناطق إقليمية كما سبق الذكر عند الحديث عن الدراسات السابقة على المستوى الجغرافي .

٤ - هنالك بحوث عمدت للنظر لأقطاب النمو من خلال النسق المكاني الأشمل للنشاط الصناعي في رقع جغرافية معينة كما هو الحال مع دراستي تجربة كوريا الجنوبية ومجموعة الدول المنتجة للبترول لأوتي Auty السابق ذكرهما .

إن الدراسات التطبيقية لنظرية قطب النمو ، والتي ضمت الدراسات السابقة نماذج منها ، قد سعت نحو معرفة مدى ماتحققه سياسات قطب النمو في مجال التنمية

الإقليمية ، وذلك بالتركيز على مدى نجاح تلك الأقطاب المقامة في خلق روابط إنتاجية والمستويات المكانية التي تتم عبرها هذه الروابط . هذا بالإضافة إلى مناقشة قضية الأثر المضاعف الذي تحدثه أقطاب النمو . وإذا مانظرنا إلى تجربة المملكة العربية السعودية مع الجبيل وينبع كقطبين صناعيين فسنجد أنه بالرغم مضى حوالي ستة عشر عاماً على إنشاتهما ، إلا أن هناك دراسة وحيدة تناولت هذه التجربة بالتقويم . وهذه هي دراسة أوتى Auty لتجربة المملكة المذكورة ضمن دراسته العامة لمجموعة الدول المنتجة للبترول . وقد سبق استعراض هذه الدراسة فيما سبق من صفحات . وبالتالي فدراسة أوتى هذه لم تتعمق بالشكل المطلوب في تجربة المملكة لعدم تخصصها .

هذا فضلاً أن الدراسة المذكورة اقتصرت على رصد التجربة السعودية في بدايتها المبكرة منذ إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٦ م[٤] . وهذا يعني ضرورة وجود دراسات لاحقة تتابع التجربة بشكل أكثر توسعًا ولمعرفة مدى مصداقية نتائج دراسة أوتى Auty .

هذا بالإضافة إلى أن المدى الزمني المتوقع لظهور آثار مكانية لسياسة أقطاب النمو ينبغى أن يكون أكبر قطعًا من أربع سنوات . وتهدف الدراسة الحالية لتغطية نواحي النقص المذكورة عبر فحص وتتبع التجربة على طول فترة زمنية أطول تمتد منذ إنشاءالجبيل وينبع حتى عام ١٩٩٧ م .

مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين كقطبا نمو في سياق سياسة التنمية الإقليمية السعودية

مع توجه خطة التنمية السعودية الثانية (١٩٧٥ - ١٩٨٠ م) نحو الاهتمام بقضية التنمية الإقليمية ، فقد تم تقسيم المملكة إلى خمس مناطق تخطيطية وحددت لكل منها مجموعة استثمارات ومشاريع يتسق كل منها مع الخصائص الجغرافية والاقتصادية لكل منطقة . فقد نصت الخطة المذكورة في هذا الشأن على أن تتم " التنمية الاقتصادية لمناطق المملكة عن طريق :

أ - توزيع الاستثمارات الإنتاجية على أساس الموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بكل منطقة .

ب - تطبيق البرامج الاجتماعية حسب الحاجة " . (وزارة التخطيط ١٩٧٥ ، ص ١٠٠) .

وفيما يخص كل من المنطقتين الشرقية والغربية[٥] فقد نصت الخطة على المشاريع الصناعية التالية :

أ - المنطقة الشرقية : تنمية الصناعة اعتماداً على موارد الهيدروكربون .

ب - المنطقة الغربية : تكوين قاعدة صناعية ثانية ، عدا جدة ، عبر نقل الهدروكربون لهذه المنطقة بواسطة الأنابيب . (المصدر السابق ، ص ١٠١) .

وقد صدر ، مع بداية تنفيذ الخطة الثانية ، مرسوم ملكي في عام ١٩٧٥ نص على تخطيط وتشييد مجمعين صناعيين رئيسيين في مدينتي الجبيل وينبع في كل من المنطقة الشرقية والغربية على التوالي (Ministry Of Plamming, 1980, P 66) .

ومن ناحية أخرى فمع صدور الخطة السادسة للتنمية بالمملكة (١٩٩٥-٢٠٠٠ م) فقد تم استبدال التقسيم الخماسي للتخطيط بثلاث عشرة منطقة . وبصدر نظام المناطق في المملكة فقد تم وضع الأسس التنظيمية لقيام تخطيط إقليمي قطاعي جديد (وزارة التخطيط ، ١٩٩٥ ، ص ٤١٣) . وبالتالي فقد انتقل الدور الإقليمي للتنمية الموكل لمدينتي الجبيل وينبع إلى إطار منطقتيهما الإداريتين بدلاً من التخطيطيتين . هذا مع ملاحظة أنه في حالة ينبع فقد تقلص إطارها الإقليمي ليقتصر على منطقة المدينة المنورة بدلاً من الإطار السابق ، الذي جمع بين منطقة المدينة المنورة ومنطقة مكة المكرمة (المنطقة الغربية) . ومع أن خطتي التنمية السابق ذكرهما لم تنصا صراحة على استخدام مدينتي الجبيل وينبع كقطبي نمو إلا أن مخططي المدينتين قد أوضحا هذا الأمر بجلاء ، فقد احتوى المخططان على تخصيص مساحات أرضية ، مزودة بكافة المرافق والخدمات ، للقطاع الخاص لإقامة الصناعات الثانوية المعتمدة على منتجات الصناعات الأساسية (الرئيسة) الحكومية (كيماوية وغيرها) كمواد خام لها .

والواقع أن إغفال خطة التنمية ، السابق ذكرها ، تحديد وتفصيل النقطة الخاصة

بخطة مساحات أرضية مخصصة لصناعات القطاع الخاص ، في مدينتي الجبيل وينبع ، قد أدى لعدم وجود تصور كامل لكيفية أداء القطاع الخاص لدوره في إنجاح تجربة أقطاب النمو الصناعية . هذا فضلاً عن عدم التطرق لنوعية التشريعات الواجب اتباعها حكومياً في هذا الشأن ، خاصة مع احتمال عدم وجود التجاوب المطلوب من القطاع الخاص . وهذا ما حصل بالفعل كما سيتضح عند مناقشة قضايا التطور التاريخي للتوزيع الجغرافي للصناعات الكيماوية غير الأساسية في المملكة والتقويم الشامل لدور مجموع الصناعات الكيماوية في التنمية الإقليمية في كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة .

مدينتي الجبيل وينبع الصاعيتين كقطبي نمو في سياق المظهر الجغرافي الاقتصادي العام لكل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة

يتجلى المبرر القوى لإنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين كقطبى نمو ذا دور مطلوب في التنمية الإقليمية بالمملكة بالنظر لطبيعة وأهم خصائص المظهر الجغرافي الاقتصادي العام لمنطقتي المدينتين (المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة) . إن المظهر المذكور للمنطقتين يتسم بحالة مركزية واستقطاب حادين . ففي حالة كلتا المنطقتين توجد مدينة أو منطقة حضرية مهيمنة على النشاط الاقتصادي والحجم السكاني ، تاركة بقية الأجزاءكهوامش وأطراف للمركز الحضري - الاقتصادي الرئيسى ، وما يعنى هذا الوضع من سلبيات لبقية أنحاءالمنطقة المعنية . وعمومًا فسمة المركزية - الاستقطاب - هذه هي سمة غالبة على عموم المظهر الجغرافي الاقتصادي العام للمملكة . فهنالك مدن بعينها (جدة ، الرياض ، الدمام بالدرجة الأولى) تمثل مراكز الثقل الاقتصادي والسكاني على جملة الرقعة الجغرافية للمملكة . ومن ناحية أخرى فكل منطقة إدارية بالمملكة إنما تتسم ببروز مركز حضري - اقتصادي رئيسي بها مهيمن على جملة مظهرها الجغرافي الاقتصادي العام . ويدلل على سمتي المركزية - الاستقطاب هذه ما أظهرته دراسة حديثة عن الجغرافيا البشرية للمملكة (مشخص ، ١٩٩٦) من أن أهم خصائص هذه الجغرافية هي «التركز الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية والمرافق والخدمات في مواقع ومناطق محددة » (ص ٢١) .

وبالرجوع لمنطقتي الدراسة تتجلى لنا حالة المركزية - الاستقطاب بمعرفة أنه في حالة المنطقة الشرقية يشكل تجمع مدن الدمام والخبر والظهران منطقة حضرية واحدة تستقطب حوالي ثلث السكان الحضر (٣٠,٥٪ تحديدًا) [٦] بالمنطقة الشرقية . ومن ناحية أخرى يحظى هذا التجمع الحضري ب ٦٩٪ و٦٢٪ من أعداد منشآت وعمال الصناعة التحويلية في المنطقة على التوالي وذلك وفقًا لبيانات عام ١٩٩٤م [٧] . ومن ناحية ثالثة ، فبفعل كون مدينة الدمام ، أهم أجزاء منطقة الدمام الحضرية ، الميناء الأول للمنطقة الشرقية وعاصمتها الإدارية ، فإن هذه المدينة تستحوز على الحجم الأكبر من الخدمات العامة والتجارية لعموم المنطقة . وفي الجانب الآخر نجد بقية مدن المنطقة تتدرج في معظمها في فئتي المدن المتوسطة (١١ مدينة) والمدن الصغيرة (٣٣ مدينة) ، وهنالك (٧ مدن) في فئة المدن الكبيرة ، مع ملاحظة أن هاتين المدينتين تقعان في أسفل الفئة المذكورة [٨] ، وذلك بسبب صغر حجم سكانهما . وكل هذه المدن قليلة الأنصبة من الأنشطة الاقتصادية والخدمية كمقابل لكبر أنصبة المنطقة الحضرية الرئيسة بالمنطقة .

وإذا ما انتقلنا إلى منطقة المدينة المنورة فسنجد أن صفتي التركز والاستقطاب مهيمنة بقدر أكبر على خصائص المظهر الجغرافي الاقتصادي العام للمنطقة . فصناعيًا يقتصر وجود الصناعة التحويلية [٩] على مدينتين فقط ، وهما المدينة المنورة وينبع ، دون بقية مدن المنطقة . كما تستحوز مدينة المدينة المنورة على حوالي ٧١٪ من منشآت المنطقة ككل ، بينما يوجد في ينبع عدد أقل من المنشآت لكنها ذات استثمارات مالية أضخم . فيصل نصيب ينبع ، من إجمالي تمويل الصناعة بمنطقة المدينة ، ٩٦,٥٪ [٧] وفقًا لبيانات عام ١٤١٤هـ. هذا وينبغي ملاحظة أنه إلى ما قبل ظهور مدينة ينبع الصناعية كانت مدينة المدينة المنورة هي الأهم والأكثر استحواذًا على النشاط الصناعي بالمنطقة . ففي عام ١٩٧٠ م كان نصيب مدينة المدينة المنورة من جملة المنشآت الصناعية بالمنطقة يصل إلى ٨٩,٨٪ [١٠] . ومن جانب آخر تمثل مدينة المدينة المنورة أهم وأكبر المراكز الحضرية بمنطقتها . إذ تصل نسبة السكان الحضر بهذه المدينة إلى ٧٥,٣٪ من جملة السكان الحضر بالمنطقة . أما بقية مدن المنطقة فمعظمها تمثل مدنا صغيرة [١١] .

بينما تقع مدينة ينبع في أسفل فئة المدن الكبيرة (٨١٩,١٩٩) نسمة فقط ، كما أن هذه المدينة هي المدينة الوحيدة المندرجة في فئة المدن كبيرة الحجم في منطقة المدينة المنورة ، وهي الفئة المشتملة على مدينتين فقط [٨] . وأخيرا تمثل مدينة المدينة المنورة أهم مركز اقتصادي عمومًا في المنطقة ، وذلك بحكم دورها كعاصمة إدارية للمنطقة وأهميتها الدينية التي يترتب عليها وجود حركة سياحة دينية معظم أيام السنة وما يترافق معها من حركة تجارية نشطة . ومن ثم تحظى مدينة المدينة المنورة بتركز واضح لمختلف الخدمات العامة بالمنطقة .

مما سبق يتضح وبجلاء الضرورة الكبيرة لدور مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في التنمية الإقليمية بكل من المنطقتين الإداريتين للمدينتين . فهنالك ضرورة ملحة لإنهاء سمة التركز للأنشطة والسكان في مركز حضري واحد (أو منطقة حضرية واحدة) يعمل على استقطاب العمال ورؤوس الأموال من بقية أرجاء إقليم المركز المعني . فهذا الإنهاء يمكن أن يؤدى ، عبر آليات نظرية قطب النمو ، إلى ما يسميه ريتشردون . 1980) Richaradson (p67 بظاهرة عكس الاستقطاب Polarization Reversal ، حيث تصل عملية التنمية بالإقليم المعني لنقطة حاسمة يبدأ عندها إحلال عملية انتشار مكاني ، للنشاط الاقتصادي والحجم السكاني ، محل اتجاهات الاستقطاب المكاني القائم ، وبحيث يبدأ الانتشار المذكور من القلب / المركز نحو الأطراف .

ملامح مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين كقطبي نمو

لقد وضع بيرو PERROUX (1955) ، واضع نظرية قطب النمو ، عدة ملامح عامة افترض وجودها في أي صناعة يمكن أن تقوم بوظيفة قطب النمو (185 - 182 P) . والجدول التالي (رقم ١) يلخص لنا أهم تلك الملامح تطبيقًا على مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين . وعمومًا فبالنظر للجدول المذكور ولعموم أوضاع المدينتين يتضح لنا أنهما تحملان سمات قطب النمو كما توضح النقاط التالية :

١ - المدينتين قطبا نمو بالفعل من حيث ضخامة وحداثة الصناعة (جدول ١ - القسم أ) .

٢ - تتمتع المدينتين بتوحد مصدر رأس المال ، حيث يتمثل هذا المصدر أساسًا في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ثم شركة أرامكو السعودية (جدول ١ - القسم جـ) .

٣ - تظهر سمة الميكنة المرتفعة للصناعات الأساسية Basic Industries في مدينتي الجبيل وينبع ، كيماوية وغيرها ، متمثلة في ارتفاع معاملات نسبة العامل - التمويل المالي الصناعي في المدينتين مقارنة بغيرهما من أهم المدن الصناعية السعودية (جدول ١ ، القسم ب) .

جدول رقم (١)

خصائص مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين كقطبي نمو صناعيين في إطار المدن الصناعية الرئيسة في المملكة العربية السعودية

أ - الاستثمار المالي الصناعي (بيانات عام ١٩٩٤م[١])			
المدينة	حجم التمويل المالي لصناعات المدن الصناعية الرئيسة في المملكة (مليون ريال)	نسبة التمويل الإجمالي للصناعة في المدن الصناعية الرئيسة لمجموع التمويل الصناعي السعودي (٪)	نسبة التمويل المالي للصناعة الكيماوية في المدن الصناعية الرئيسة في المملكة لجملة الصناعة السعودية (٪)
الجبيل	٦٤٤٩٤,١	٤٣	٣٩,٩
ينبع	٢١١١١,٨	١٤	١٢,١
الرياض	١٦٧٢٧,٢	١١,١	٢,٠
جدة	١٦١٥٩,٩	١١	٢,٤
الدمام	١٢٦٧٥,٥	٨,٤	٢,١
رابغ	١٠٠٥٤,٢	٦,٧	٥,٥

ب - الميكنة (بيانات عام ١٩٩٤م[٢])	ج - مصدر رأس المال
المدينة / نسبة العامل / التمويل المالي في المدن الصناعية الرئيسة في المملكة	- تمتلك شركة سابك ، ثم أرامكو ، كل الصناعات الرئيسة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، مع ملكية الدولة لـ ٧٠٪ من أسهم شركة سابك و١٠٠٪ من رأس مال شركة أرامكو .
الجبيل ٣,٩	- نسبة ما يعود لشركتي سابك وأرامكو من إجمالي تمويل الصناعات الكيماوية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين (بيانات عام ١٩٧٧[٣]) تصل إلى :
ينبع ٤,١	- الجبيل ٦٨٪
الرياض ٠,٣	- ينبع ٩٩٪
جدة ٠,٣	
الدمام ٠,٤	
رابغ ٧,٣	

(١) انظر إلى هامش رقم (٧) في هوامش الدراسة .

(٢) انظر إلى هامش رقم (١٤) في هوامش الدراسة .

(٣) المصدر : بيانات الدراسة .

٤ - تتمتع المدينتان بوجود روابط أمامية وخلفية قائمة وكامنة (existent and potential for word - backward linkages) . فالصناعات الكيماوية الأساسية بالمدينتين تتلقى موادها الخام من مصافي البترول الموجودة بالمدينتين (اثنتان بينبع وواحدة بالجبيل) . هذا فضلاً عن استخدام تلك الصناعات لمنتجات الغاز الطبيعي الآتية من معامل شركة أرامكو السعودية لتجزئة (Breaking) الغاز الطبيعي السائل في المنطقة الشرقية (فيما يخص الجبيل) أو عبر أنابيب الغاز الطبيعي الممتدة من شرق المملكة لمدينة ينبع (فيما يخص ينبع)[١٢] .

ومن ناحية أخرى تعتمد عديد من منشآت الصناعات الأساسية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين تعتمد على بعضها كمصدر للمواد شبه المصنعة[١٣] . ومن ناحية أخرى تنتج كل المنشآت المذكورة حوالي ٣٥ نوعا من المنتجات البتروكيمائية الأساسية (الهيئة الملكية للجبيل وينبع ٢ ، ص ٢٦) ، فضلاً عن عديد من المواد الخام الإضافية الممكن استخدامها كمواد شبه مصنعة للصناعات البتروكيميائية الثانوية (Secondary Industries) . هذا مع ملاحظة أن هنالك عددًا من شركات القطاع الخاص قامت بالفعل بإنشاء عدد ، وإن يكن قليلا ، من المصانع في المناطق المخصصة لهذا القطاع ، في المدينتين ، تحت مسمى الصناعات الثانوية (كما سيرد لاحقًا في فقرة البنية المكانية الداخلية لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين) . وهذه المصانع تنتج منتجات كيماوية غير أساسية وفقًا لمصطلحات البحث .

٥ - فيما يتعلق بمعايير تميز الأنشطة الاقتصادية في منطقتي قطبي النمو ، الجبيل وينبع ، السعوديتين . فالواقع أن المدينتين قد خلقتا حجم استثمار صناعي ضخم مقارنة بالأقطاب الصناعية القديمة في المملكة كما يتضح من جدول رقم ١ سابقًا . أما ما حققه هذان القطبان من زيادة في مجموع الأنشطة الاقتصادية في منطقتيهما فهو أمر سيكون موضع مناقشة في قسم آخر من هذا البحث (فقرة التقويم النهائي) .

نخلص مما سبق إلى أن الملامح النموذجية المفترضة لقطب النمو إنما تتمثل لحد بعيد في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ولكن مع تفاوت في الدرجة ، وذلك بحكم تفاوت

حجم الاستثمار الحكومي الذي وجه للمدينتين . فقد تركز ذلك الاستثمار بقدر أكبر على مدينة الجبيل . وقد يكون موقع مدينة الجبيل ، في منطقة النفط الرئيسة بالمملكة ، سببًا لما ذكرنا وذلك للموقع المذكور من مؤشرات مهمة فيما يتصل بالإمكانات المتاحة للإنتاج الصناعي من البتروكيماويات على وجه الخصوص .

مؤشرات النمط المكاني للصناعات الكيماوية في المملكة العربية السعودية للتنمية الإقليمية في كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة .

توجد منشآت الصناعة الكيماوية في ٢٨ مدينة منتشرة في نواحي عدة من المملكة على أن هنالك ٥ , ٨٣٪ و ٥ , ٩٢٪ و ٩١٪ من منشآت وعمالة وإجمالي تمويل الصناعة المذكورة ، طبقًا لبيانات عام ١٩٩٧م، موجودة في ٥ فقط من المدن الـ ٢٨ .[١٤] وهذه المدن هي الجبيل ، ينبع ، جدة ، الرياض والدمام . ومن جانب آخر تتقدم مدينتي الجبيل وينبع على المدن الخمسة المذكورة من حيث حجم مجموع التمويل المالي الصناعي ، حيث تصل نسبتا المدينتين من التمويل إلى ٥ , ٦١٪ و٦ , ١٨٪ على التوالي ، وذلك في مقابل نسب ٩ , ٣٪ و٥ , ٣٪ و٢ , ٣٪ لمدن جدة والرياض والدمام على التوالي وذلك وفقًا لبيانات عام ١٩٩٧م . ومن جانب ثالث تتميز مدن الجبيل ، جدة ، الرياض والدمام بارتفاع أنصبتها من عمالة الصناعة الكيماوية مقارنة بمدينة ينبع . فقد وصلت الأنصبة المذكورة إلى ٢ , ٢٢٪ ، ٩ , ٢٤٪ ، ٢٥٪ ، ٧ , ١٣٪ للمدن الأربع الأولى و٧ , ٦٪ لمدينة ينبع بالمقابل . (خريطة رقم - ١) . ويرجع انخفاض عمالة مدينة ينبع اتصالاً بالصناعة الكيماوية لقلة منشآت الصناعة الكيماوية بهذه المدينة (تسعة) مقارنة بالمدن الأخرى خاصة الرياض ، جدة ، والدمام . فهذه المدن الثلاث الأخيرة تتسم بالتوجه المحدود للصناعات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال Capital Oriented Industries ، والقليل من العمالة ، عكس الحال مع مدينة ينبع ، فضلاً عن الجبيل .

نخلص مما سبق أن النمط المكاني للصناعة الكيماوية السعودية هو نمط تركزي بالدرجة الأولى مع وجود قدر من التناثر لمواقع الصناعة المذكورة عبر مناطق البلاد . وكل هذا يتسق مع خصائص النمط المكاني العام لجملة الصناعة السعودية ، وهو النمط الذي أفرزته مجموعة من العمليات المكانية عبر التاريخ الاقتصادي للمملكة[١٥] .

خريطة رقم (١)

التوزيع الجغرافي لإجمالي تمويل الصناعات الكيماوية في المدن الصناعية الرئيسة

المملكة العربية السعودية - ١٩٩٧م

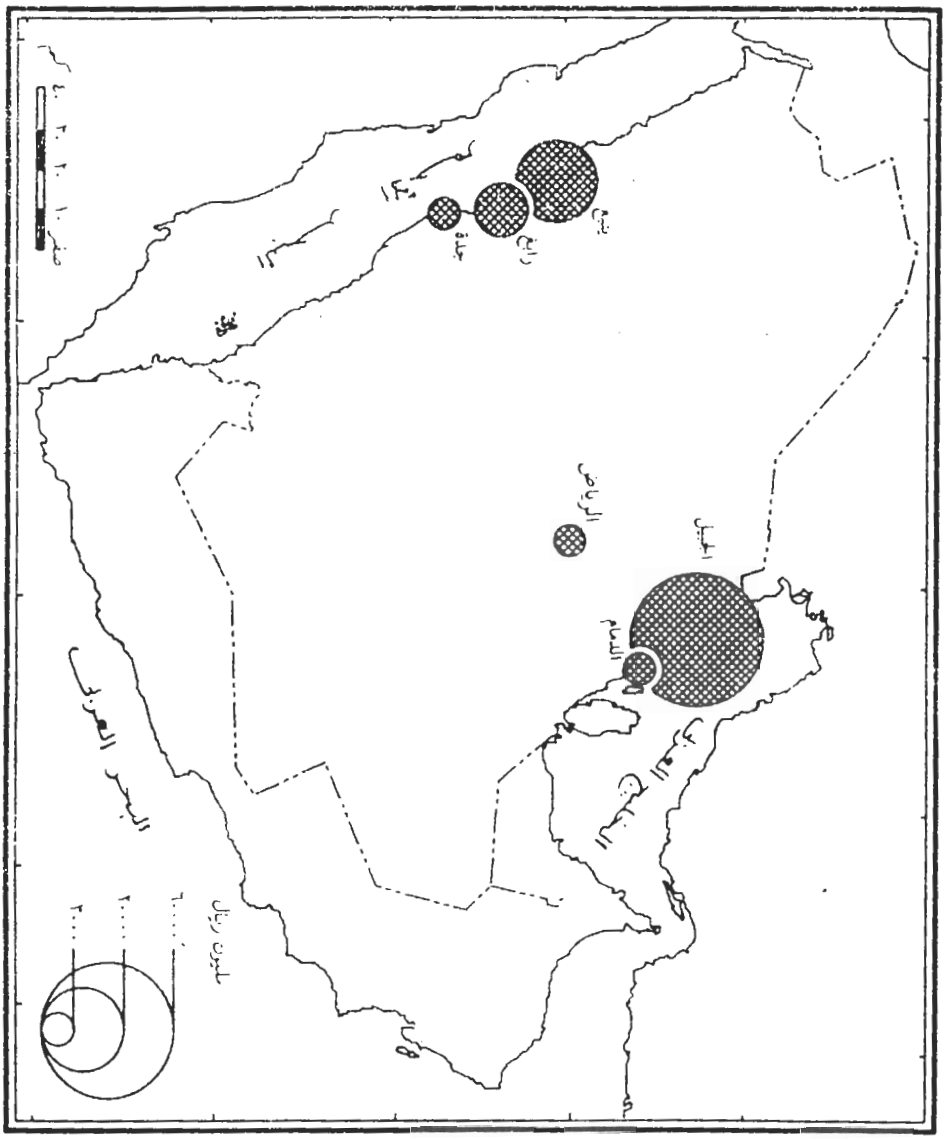

خريطة رقم (١)

- تم رسم الخريطة باستخدام بيانات الدراسة .

وعموما فقد لعبت السياسات الحكومية الصناعية في المملكة دورا رئيسيا في بلورة النمط المكاني لكل من جملة الصناعة السعودية عامة والكيماوية خاصة . وقد تمثل هذا الدور ، بالنسبة للصناعة الأخيرة بشكل رئيسي ، في إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في مواقع طرفية على ساحلي المملكة (الخليج العربي والبحر الأحمر على التوالي) .

فهذه السياسة أدت إلى تركز الجزء الأكبر من إجمالي تمويل الصناعة السعودية عامة والكيماوية خاصة في مواقع محددة من البلاد وفي مقدمتها الجبيل وينبع . ومن هنا نبعت علاقة النمط المكاني للصناعات الكيميائية السعودية بالتنمية الإقليمية في منطقتي الدراسة - الشرقية والمدينة المنورة - . فلقد أصبحت مدينتا الجبيل وينبع أداتين محتملتين ومهمتين للتنمية الإقليمية في منطقتيهما الإداريتين وذلك عبر اتباع آليات قطب النمو . فالمدينتان ذات حجم استثماري ضخم ونوعيات لمنتجات صناعية قادرة على توليد الارتباطات الصناعية في النمو الاقتصادي الإقليمي . والواقع أن فحص وتوضيح هذه الأمور إنما يستدعى مناقشة جانبين معنيين على التوالي . فينبغي أولا النظر في البنية المكانية الداخلية لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، فتحليل هذه البنية يوضح مدى انطباق أولى مراحل نظرية قطب النمو على المدينتين من حيث وجود وحجم الصناعات الرئيسة وتلك التابعة (المتأثرة Effected) . أما الجانب الآخر للمناقشة المنشودة فيجب تركيزه على تطور أنصبة المدن الصناعية الرئيسة بالمملكة من عناصر الصناعة الكيماوية غير الأساسية منذ إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وحتى الآن . فرصد وتحليل هذا التطور هو المدخل الذي سيوضح مدى ظهور المراحل التالية لنظرية قطب النمو . فهذه المراحل (عمليات الاستقطاب Polarization ، الإزدياد المساحي Areal Accretion ، القفز والتجاوز Leap - Frogging) [١٦] سواءا في داخل المدينتين المذكورتين أو في منطقتيهما الإداريتين (الشرقية - المدينة المنورة) .

البنية المكانية الداخلية (Spatial Structure) لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين

تنقسم المنطقة الصناعية بكل من مدينتي الجبيل وينبع إلى ثلاثة أنواع من المناطق ، كل منها مخصص لفئة معينة من الصناعات . وهذه المناطق والفئات ، كما يتضح من الشكل رقم - ١ ، هي :

شكل رقم (١)

البنية المكانية لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين

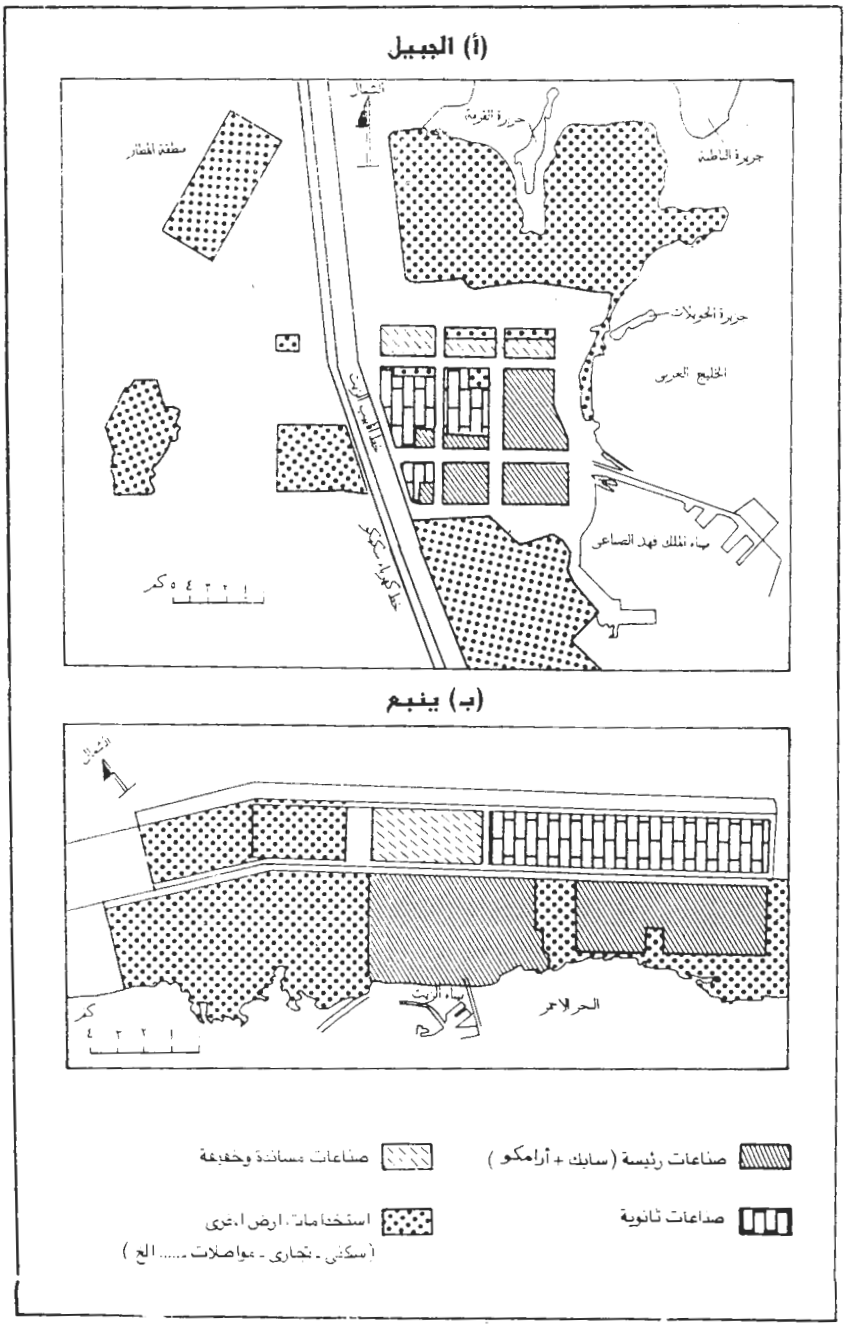

المصدر : بتصرف عن الهيئة الملكية للجبيل وينبع .

١ - منطقة الصناعات الأساسية : تشمل المنشآت الصناعية المملوكة لشركة الصناعات الأساسية (سابك) وشركة أرامكو السعودية [١٧] .

٢ - منطقة الصناعات الثانوية : أقيمت هذه المنطقة محتوية على مساحات مجهزة بالمرافق والخدمات لإقامة منشآت صناعية من قبل القطاع الخاص . وتلك المواضع والمرافق تمنح لأي مستثمر بأسعار رمزية . والمفترض أن تنشأ هنا ، وفقًا لمخطط المدينتين، صناعات تعتمد في مواردها (الشبه مصنعة) على المنتجات النهائية لمصنع المنطقة - ١ .

٣ - منطقة الصناعات المساندة [١٨] : هي مطقة زودت بالمساحات المجهزة بالمرافق والخدمات لإقامة منشآت صناعية من قبل القطاع الخاص في مجال تصنيع السلع الاستهلاكية اللازمة لمصانع المنطقتين ١ - ٢ . هذا بالإضافة لتوفير خدمات للمصانع الأخيرة . (انظر إلى العصيمي ، ص ٤٦) .

إن التقسيم السابق لمناطق الصناعة ونوعياتها في الجبيل وينبع إنما يرتبط أساسا بمهام التنمية الصناعية، الخاصة بمدينتي الجبيل وينبع ، الموكلة لكل من القطاعين العام والخاص . فمنطقة الصناعات الأساسية ذات استثمار يعود في معظمه للقطاع الحكومي . أما المنطقتان الأخريان ففيها استثمارات تعود للقطاع الخاص . وتقييم مدى قيام كلا القطاعين المذكورين بمهامه المناطة به إنما يتضح بالنظر إلى أحجام النشاط الصناعي في منطقتي الصناعات الأساسية والثانوية . إن حجم النشاط الصناعي في منطقة الصناعات الأساسية ، بمدينة الجبيل ، وفقًا لبيانات عام ١٩٩٧م ، أكبر مقارنة بحجمه في منطقة الصناعات الثانوية . فـ ٤٨,١٪ و ٨١,٧٪ و ٩٨,٦٪ من أعداد منشآت وعمال وإجمالي تمويل الصناعات الكيماوية على التوالي . وينطبق نفس الوضع على مدينة ينبع ، التي تبلغ نسبها المئوية المناظرة ٣٣,٣٪ و ٩٢,٩٪ و ٩٨,٨٪ على التوالي .

إن النسب المذكورة للصناعات الأساسية - الحكومية - إنما تعني أن القطاع الخاص

في منطقة الصناعات الثانوية لذو نصيب أقل من عناصر الاستثمار الصناعي في مدينتي الجبيل وينبع . وبناءا على هذا يظهر أمامنا سؤالان . أول السؤالين يتعلق بالحجم الصغير للاستثمار الصناعي الخاص ومسببات هذا الصغر ، أما السؤال الثاني فيتعلق بالمدى الذي قد تحقق من آليات ومراحل نظرية قطب النمو في كل من الجبيل وينبع ومنطقتيهما الجغرافيتين . والوصول إلى إجابات على السؤالين المذكورين إنما يكمن في معرفة حجم الاستثمار الصناعي الخاص في مجال مجمل الصناعات الكيماوية غير الأساسية - التي تعتمد كما سبق ذكره على منتجات الصناعات الكيماوية الأساسية كمواد خام لها - في مدينتي الجبيل وينبع مقارنة بالمدن الصناعية القديمة في باقي أنحاء المملكة . وتكتمل الإجابات المنشودة عبر عمل تقويم شامل للمدى الذي بلغه تطبيق نظرية قطب النمو وما حققه قطبا النمو السعوديان في التنمية الإقليمية في منطقتي الدراسة .

تطور أنصبة المدن الصناعية الرئيسة في المملكة العربية السعودية من الصناعات الكيماوية غير الأساسية بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٩٧م

يوضح الجدول التالي (رقم - ٢) أن مدينتي الرياض والدمام كانتا تحتويان على معظم نشاط الصناعات الكيماوية غير الأساسية في المملكة عام ١٩٨٢ . فقد وصلت أنصبة المدينتين المذكورتين من منشأت وعمال ورأس المال المستثمر للصناعات المذكورة إلى ٨ , ٧٧٪ و٧ , ٨٥٪ و ٤ , ٨٧٪ على التوالي . بينما نجد أن أنصبة مدينتي الجبيل وينبع قد وصلت في نفس العام إلى ٩ , ٢٪ و ٣٪ و ٣ , ٥٪ على التوالي . هذه مع ضرورة تذكر أن مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين كانتا لا تزالان في بداية نشاطهما الصناعي آنذاك ، فلم تكن مشاريع الصناعات الكيماوية الأساسية قد اكتملت كلية بعد . وإذا ما انتقلنا إلى عام ١٩٩٧ فسنجد أن المدينتين الأخيرتين قد قفز نصيبهما من إجمالي تمويل الصناعات الكيماوية غير الأساسية إلى ٣ , ٣٦٪ في مقابل ٣ , ٥٨٪ للمدن الصناعة القديمة بالمملكة (جدة - الرياض - الدمام) . أما فيما يخص أنصبة المجموعتين من المدن من المنشآت والعمال فيلاحظ أن المدن الصناعية القديمة حافظت على نفس أنصبتها السابقة تقريبًا . على أن ما سبق لا يعني وجود توجه كبير من قبل القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات المذكورة بكل من الجبيل وينبع ولكن ما حدث

هو أن الصناعات الكيماوية غير الأساسية في مدينة الجبيل إنما تشمل منشئتين لصناعة

جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

أعداد مصانع وعمال وإجمالي تمويل صناعة المنتجات الكيماوية غير الأساسية في مدن المملكة العربية السعودية بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٩٧ م

(رأس المال بملايين الريالات)

المدينة	عـــام ١٩٨٢ م						عـــام ١٩٩٧ م					
	المصـــانع		العمـــال		إجمالي رأس المال المستثمر		المصـــانع		العمـــال		اجمالي التمويل (*)	
	العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪	العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪
الجبيل	٤	٢,٣	١٠٨	١,٣	١٢٤,٩	٤,١	١٢	٣,١	٣٠٣١	٩,٩	٥١١٨,٧	٣٥,٨
ينبع	١	٠,٦	١١٤	١,٧	٣٦,٢	١,٢	٣	٠,٨	١٣٢	٠,٤	٦٩	٠,٥
رابغ	١	٠,٦	٢٠	٠,٢	٨	٠,٣	-	-	-	-	-	-
الرياض	٤١	٢٤	٢٠٧٢	٢٥,٢	٧٥٢,١	٢٤,٥	١١٨	٣١	٩٩٢٩	٣٢,٥	٢٦٧٤,٢	١٨,٧
جدة	٦٣	٣٦,٨	٢٩٤١	٣٥,٨	١٢٠٨,٤	٣٩,٣	١٠٣	٢٧	٨٩٩٣	٢٩,٤	٢٨٩٩,٢	٢٠,٣
الدمام	٢٩	١٧	٢٠٢٨	٢٤,٧	٧٢٤,٦	٢٣,٦	٧٦	٢٠	٥٦٣٤	١٨,٤	٢٧٦٠,٤	١٩,٣
المدن الأخرى	٣٢	١٨,٧	٩٠٧	١١	٢١٦,١	٧	٦٩	١٨,١	٢٨٦٨	٩,٤	٧٦٧,٢	٥,٤
المملكة	١٧١	١٠٠	٨٨٢٠	١٠٠	٣٠٧٠,٣	١٠٠	٣٨١	١٠٠	٣٠٥٨٧	١٠٠	١٤٢٨٨,٧	١٠٠

- تم إعداد الجدول بناءاً على بيانات الدراسة .

(*) كلا المصطلحان يشيران لرأس المال المستثمر ، وقد جاء استخدامهما بصيغتهما المختلفتين التزاماً بالصيغ المستعملة في مصدري سنتي الجدول .

الأسمدة تابعة لشركة سابك ، وهذه الشركة تمتلك ٧٠٪ من أسهمها الحكومة السعودية كما سبق الذكر في ص ١٥٧ .

وهاتان المنشأتان تمثل عمالتها وتمويلها المالي ما نسبته ٤٣٪ و ٥ , ٨٥٪ من مجموع عمالة وتمويل كل الصناعات الكيماوية غير الأساسية في مدينة الجبيل وفقا لبيانات عام ١٩٩٧م .

على أنه ، ومن جانب آخر ، فقد حدث بالفعل نمو جيد في حجم استثمارات الصناعات الكيماوية غير الأساسية في عموم المملكة بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٧ (من ٣٠٧٠ , ٣ إلى ١٤٢٨٨ مليون ريال) . وكان لإنشاء الصناعات الكيماوية الأساسية ، وما وفرته من مدى واسع لمواد التصنيع للصناعات الكيماوية غير الأساسية ، دور أساسي في حدوث النمو المذكور . إلا أن هذا النمو لم يأخذ محلاً في مدينتي الجبيل وينبع ، كما هو مخطط ، وفي منطقتي الصناعات الثانوية بهما كما سبق الشرح . فالنمو المُستثار من قبل الصناعات الأساسية قفز لمسافات أبعد نحو بعض المدن الصناعية القديمة بالمملكة متجاوزًا المنطقة الجغرافية الأقرب لمواضع منشآت الصناعات الأساسية . وقد حدث هذا التوجه بسبب الاتجاهات التوطنية للقطاع الصناعي الخاص في مجال الصناعات الكيماوية . هذا مع العلم بأن ٧ , ٨٥٪ من استثمارات القطاع الخاص في مجال هذه المجموعة من الصناعات موجه نحو فئة الصناعات الكيماوية غير الأساسية وفقا لبيانات عام ١٩٩٧م . وقبل التطرق لهذه الاتجاهات ينبغي أن نحدد ما حدث من قبل هذا القطاع في اختياراته لمواقع استثماراته في الصناعات الكيماوية عامة . لقد زادت استثمارات القطاع الخاص في الصناعات المذكورة في كل من جدة والرياض من ٥ , ٢٦٪ و ٧ , ٢٦٪ إلى ٥ , ٣٠٪ و ٩ , ٣٠٪ ، من جملة هذه الاستثمارات بالمملكة ، ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٧ . وفي المقابل فقد زادت استثمارات هذا القطاع في الصناعات المذكورة في كل من الجبيل وينبع من ٩ , ٥٪ إلى ٦ , ١٠٪ فقط بين العامين المذكورين . الأكثر من ذلك فإننا نجد أن مدينة الدمام قد تقلص نصيبها من الاستثمارات المذكورة من ٦ , ٣١٪ إلى ٩ , ١٩٪ ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٧ (انظر جدول رقم - ٣)، هذا مع أن الدمام هي الأقرب جغرافيًا لقطب النمو الصناعي الأكبر في المملكة وهو الجبيل .

جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

أعداد منشآت وعمال وإجمالي تمويل الصناعات الكيماوية في القطاع الخاص في مدن المملكة العربية السعودية بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٩٧ م

المدينة	عام ١٩٨٢ م						عام ١٩٩٧ م					
	المنشآت		العمال		رأس المال المستثمر		المنشآت		العمال		إجمالي التمويل	
	العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪	العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪
الجبيل	٦	٣	١٥٨	١,٧	١٤٠,٧	٤,٧	١٤	٣,٣	١٩٧٣	٦,٢	٨٦٢,٢	٨,٤
ينبع	٢	١	٢٥٢	٢,٨	٣٦,٢	١,٢	٦	١,٤	٢٣٤	٠,٧	٢٢٤,١	٢,٢
رابغ	١	٠,٥	٢٠	٠,٢	٨	٠,٣	-	-	-	-	-	-
جدة	٦٧	٣٣,٧	٢٨٨٧	٣١,٩	٧٩٥,١	٢٦,٥	١١٥	٢٦,٧	٩٤٨٣	٣٠	٣١٣٧,٤٩	٣٠,٥
الرياض	٤٧	٢٣,٦	٢١٤٧	٢٣,٧	٨٠٠	٢٦,٧	١٣٢	٣٠,٧	١٠٧٧٠	٣٤	٣١٧١,٧٨	٣٠,٩
الدمام	٣٤	١٧,١	٢٤٠٥	٢٦,٦	٩٤٩,١	٣١,٦	٨٩	٢٠,٧	٦٠٤٥	١٩,١	٢٠٤٢,٢	١٩,٩
بقية المدن	٤٢	٢١,١	١١٨٦	١٣,١	٢٧١,١	٩	٧٤	١٧,٢	٣١٠٠	١٠	٨٣٧,٤٣	٨,١
المملكة	١٩٩	١٠٠	٩٠٥٥	١٠٠	٣٠٠٠,٢	١٠٠	٤٣٠	١٠٠	٣١٦٠٥	١٠٠	١٠٢٧٥,٢٥	١٠٠

- تم إعداد الجدول بناءاً على بيانات الدراسة .

ويمكن القول بأن القطاع الصناعي الخاص في المملكة تتحكم فيه اعتبارات السوق ووفورات التجمع ، وعنصر عدم التأكدية Uncertainty وعناصر الجذب الخاصة بالبيئات الصناعية لمدينتي جدة والرياض . ويصدق هذا التوجه ، بطبيعة الحال ، على الصناعات الكيماوية وغيرها . على أن الأمر يستدعى بالفعل دراسة قائمة بذاتها لفحص خصائص عملية صنع القرار الصناعي لدى القطاع المذكور .

وعمومًا فهذه التجربة السعودية قد مرت في منطقة أخرى من العالم ، في الولايات المتحدة . فقد حدث وضع القفز التنموي المذكور في الحالة السعودية عند قيام شركة بوينج ، لتصنيع الطائرات ، في منطقة بجت سوند Buget Sound في ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية . فقد أظهرت دراسة إريكسون Erikson في هذا الصدد (١٩٧٤) أن عديد من الشركات الرئيسة ، التي أشارت هذه الدراسة للواحدة منها بمصطلح Lead Firm ، في هذه المنطقة قد خلقت نمو اقتصادي في مواقع بعيدة عن أقاليم هذه الشركات ، وذلك عبر خلق علاقات ارتباطية خلفية وأمامية ، وحيث ظهرت أنماط لعمليات معقدة للحصول على عناصر الإنتاج أو بيعه في أقاليم مختلفة (P 135) .

على أن ما يجب أن نعيه هنا هو أن شركة بوينج ، كقطب نمو ، لم تظهر كمخطط حكومي للتنمية الإقليمية . فالتداعيات المكانية لظهور هذه الشركة إنما خضعت لحقائق التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية والأسواق في إقليم الشركة والأقاليم المجاورة ، لكن الوضع في التجربة السعودية مختلف . فظهور مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين إنما حصل في إطار سياسة حكومية ترمي بشكل عام لتحفيز التنمية الإقليمية في مناطق بعينها ، وبالتالي فقفز النمو مباشرة من قطبي النمو للمدن الكبرى ، والممثلة للمدن الصناعية القديمة ، بالبلاد إنما يعني ابتسار للنتائج المأمولة للنمو الإقليمي في المنطقتين الإداريتين لمدينتي الجبيل وينبع . فأولاً نجد أن ما حصل لم يتح لقطبي النمو السعوديين الوصول لاكتمال المرحلة الأولى من النظرية (منطقة النمو الأولى بصناعاتها الرئيسة الأولى والمتأثرة الأولى) . ومن جانب ثان فقفز النمو المذكور إنما يحيط مستقبل المرحلة الثانية من النظرية (منطقة النمو الثانية بصناعاتها الرئيسة الثانية والصناعات المتأثرة

الثانية) بالتساؤلات . (انظر إلى : Wheeler et al , 1998, P 48 - 49) .

ومن جانب ثالث فقفز النمو للمدن الكبرى إنما يعني زيادة أوضاعها الاستقطابية ، وهو أمر ينذر بنتائج سلبية مستقبلاً . فهذه المدن يمكن لها ، مع الزيادة المتواصلة للنمو السكاني وأنصبتها من الأنشطة الاقتصادية بالبلاد ، أن تصل لمرحلة اللاوفورات Dise-conomies والتكدس الاقتصادي والسكاني وما لكل ذلك من مؤشرات سلبية لعموم المظهر الجغرافي الاقتصادي العام للمملكة .

يستتبع ما سبق أن التقويم الأولي لما حدث في تجربة قطبي النمو السعودية ينبغي أن ينبني على المقارنة مع الحالات المشابهة . وهنا يمكن النظر لتجربة كوريا الجنوبية . فقد قامت هذه الدولة بوضع أقطاب صناعية للنمو في الإقليم المركزي الثاني في البلاد (بوسان - كايو نجسونج الجنوبية Pusan - South Kyongsong) ، الواقع في جنوبها الشرقي ، بعد الإقليم المركزي (سول - جايونجي Seoul Gyongg) ، الواقع في الشمال الغربي من كوريا ، والذي يمثل الإقليم الأبرز في كوريا . وقد أثبتت هذه التجربة «حدوث تكامل بين أقطاب النمو» المقامة في الإقليم المقصود بالتنمية ، وذلك من خلال العلاقات الارتباطية بين هذه الأقطاب (Auty , 1990 , P.29) . وهذا الأمر قوي التأثير الإقليمي للأقطاب المذكورة . كما أنه بالرغم من أن استثمارات الإقليم الجنوبي الشرقي المذكور قد أثبتت ، حتى الآن ، عدم كفايتها لتحويل النمو من الإقليم المركزي الشمالي الغربي إلى مناطق أخرى ، إلا أن الإقليم الأول قد حقق زيادة ، وإن تكن طفيفة ، في العمالة الصناعية مقارنة بالإقليم الأخير . كما أن هنالك مؤشر إقليمي جيد للتجربة الكورية ، فقد زادت العمالة الصناعية والإنتاج الإقليمي العام في المنطقة المجاورة لإقليم بوسان ، موضع أقطاب نمو الإقليم المركزي الجنوبي الشرقي . أي أن النمو قفز هنا للمنطقة المجاورة لأقطاب النمو وأحدث قدرا من التنمية الإقليمية مما حدا بالباحث الراصد لهذه التجربة ، أوتي Auty ، للقول بأنه كما انتشر التطور من بوسان لما جاورها من أرجاء فسوف تستمر هذه المنطقة في توسيع انتشار الفرص الصناعية على نطاق أكبر . (Ibid , p30 - 32)

التقويم الشامل لدور الصناعات البتروكيماوية في التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة

أ - إيجابيات سياسة أقطاب النمو السعودية

١ - مبدئيًا فقد أظهرت دراسة أوتي Auty لتجربة الجبيل وينبع كقطبا نمو (1987) أن الفكرة الأساسية وراء إنشاء المدينتين ، وهي استخدام مواقع المصادر الهيدروكربونية كمواقع للنشاط الاقتصادي مقابل الأقاليم المركزية ، وفي بلد كبير المساحة كالمملكة العربية السعودية لهي فكرة جيدة . فبعض صناعات الموارد الأساسية Resource Base Industries للدولة إنما تعطي الفرصة لإنهاء التركز المكاني المكثف للنشاط الاقتصادي في مواقع محددة (الرياض وجدة والدمام في الدرجة الأولى) . وقد قال أوتي Auty بأن هذه السياسة قريبة من السياسات التي تم اتباعها في دول أخرى كفنزويلا وماليزيا وإندونيسيا ، حيث تتشابه مثل هذه الدول مع المملكة في ظروفها السابقة ذكرها . كما برر أوتي قيام الصناعات المذكورة في المملكة ، من جانب آخر ، بملائمة هذه الصناعات لوضع المملكة من حيث وجود فوائض رأسمالية . فالصناعات المذكورة ذات متطلبات مالية ضخمة كما أنها ذات درجة مخاطرة اقتصادية وبطئ في خلق فرص العمل . وهذا يعني عدم قدرة رأس المال الخاص على الدخول في مثل هذه الصناعات ، مما حدا بالقطاع الحكومي للتصدي لإنشاء المدينتين ، بصناعاتهما الأساسية . وأخيرا فقد لاحظ أوتي في دراسته بأن المشاريع الصناعية المذكورة قد اتسمت بكفاءة إنشائها في المملكة ، ذلك من حيث عنصر الوقت والميزانية المخطط لها (29 و P 21) .

ومن ناحية أخرى فبالنظر إلى نتائج استخدام سياسات أقطاب النمو في أمريكا الجنوبية ، في منتصف السبعينيات ، فقد وُجدَ أنه من الأفضل عدم اتخاذ عدد كبير من أقطاب النمو في أماكن بعيدة عن المراكز الاقتصادية الرئيسة ، ذلك أن مثل هذا الاتجاه إنما يؤدي إلى تبديد الحوافز الإقليمية Regional Stimulus المحتملة للأقطاب ، وبالتالي فالأفضل إقامة قطب نمو كبير ، كما هو في تجربة المملكة حيث أقيم قطب كبير (الجبيل) وبجانبه قطب صغير في موقع آخر (ينبع) . فهذا التوجه جيد خصوصًا للأقاليم ذات

الصناعات المعتمدة على قاعدة الموارد كما هو الحال مع الصناعات البتروكيماوية في المملكة . فهذه صناعات ذات استخدام مكثف لرأس المال وتحتاج لبنية أساسية مجمعة وصناعات مرتبطة بها تستفيد من وفورات التجمع والتوطن (Ibid,p2) . وكل هذا يعني تقويمًا إيجابيًا لسياسة قطبي النمو السعوديين في حد ذاتها .

٢ - مع ظهور مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في منطقتي الدراسة - الشرقية والمدينة المنورة - حصل قدر ، وإن يكن محدودا ، من الانتشار لعناصر النشاط الصناعي في المنطقتين . فقبل ظهور هاتان المدينتين كان جل النشاط الصناعي بعناصره يتركز تقريبًا في مدينة واحدة في حالة منطقة المدينة المنورة (مدينة المدينة المنورة) ومدينتين في حالة المنطقة الشرقية (وهما مدينتي الدمام والهفوف) . وبعد ذلك برزت مدينتي الجبيل وينبع كمركزين صناعيين ذات ثقل نوعي صناعي بجوار المدن المذكورة . فإذا نظرنا إلى وضع المنطقة الشرقية نجد أنه في عام ١٩٧٠ كانت مدينتي الدمام والهفوف تمثلان المواقع الأهم في مجال النشاط الصناعي حيث كانتا تستحوزان على حوالي ثلثي (٤ , ٥٧٪) المؤسسات الصناعية في هذه المنطقة [١٩] .

وبالرجوع لما ذكر سابقا في الصفحة رقم (١٥٥) من هذا البحث ، سنجد أن مدينة الدمام أضحت تستحوز ، وفقًا لبيانات عام ١٩٩٤م ، على حوالي ثلثي المصانع والعمال ، وذلك في مقابل استحواز الجبيل على حوالي ٨٠٪ من الاستثمارات المالية الصناعية .

أما فيما يتصل بمنطقة المدينة المنورة فالبيانات التي أوردت في صفحة (١٥٥) سابقا من هذا البحث ، توضح أن مدينة المدينة المنورة كانت تستحوز على معظم عناصر النشاط الصناعي في عام ١٩٧٠م . بينما برز وضع ثنائي في عام ١٩٩٤م ، حيث أصبحت مدينة المدينة المنورة تستحوز على ثلثي المنشأت الصناعية وعمالها في مقابل استحواز ينبع على معظم الاستثمار المالي الصناعي .

ب - مشاكل تطبيق آليات قطب النمو ونواحي القصور في تجربة الجبيل وينبع

١ - إن هنالك تسرب كبير من الفرص الاستثمارية الخاصة في مجال الصناعات

الكيماوية ، غير الأساسية ، من المواقع المخططة كأقطاب نمو ، الجبيل وينبع ، للمواقع الصناعية الأقدم بالمملكة . وقد لاحظ هذا الأمر مبكرا الباحث أوتي Auty في دراسته المذكورة سابقًا عن سياسات أقطاب النمو في عدد من الدول المصدرة للبترول ومنها المملكة . فقد خلص أوتي إلى أن تلك السياسات ، في حالة المملكة ، قد أدت إلى عدة نتائج منها أن الحوافز الاقتصادية Economic Stimulus للصناعة الكيماوية والصناعات الثقيلة الأخرى لم تكن متوافقة مع الأهداف المرسومة لها ، فما تم من نمو في منطقتي الصناعات غير الأساسية في الجبيل وينبع لم يكن بالقدر المطلوب والمأمول . وقد وصف أوتي الحوافز الإقليمية ، التي حصلت إثر إنشاء المدينتين ، بالبطئ .

٢ - لقد انعكس بطء الحوافز الإقليمية السابق ذكرها على الانتشار الجغرافي للصناعات الكيماوية في مدن كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة وبالتالي على مدى إيجابية دور مدينتي الجبيل وينبع في التنمية الإقليمية للمنطقتين . ويتضح ذلك من جدول رقم - ٤ ، وخريطة رقم ٢ ، والذي يرصد تطور أنصبة المدن المذكورة من هذه الصناعات ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٧ . فنصيب مدينة الجبيل من الصناعات الكيماوية زاد مقارنة بأنصبة بقية مدن المنطقة الشرقية بين العامين المذكورين . فقد ارتفعت أنصبة هذه المدينة من أعداد المنشآت والعمال والاستثمار المالي من ٩ , ١١٪ و ٥ , ٣٣٪ و ٤ , ٧٢٪ الى ٣ , ١٩٪ و ٥ , ٥٧٪ و ٦ , ٩٤٪ على التوالي ما بين العامين المذكورين . وينطبق نفس الشئ على مدينة ينبع فقد زادت أنصبتها من العناصر المذكورة، مقارنة بمدينة المدينة المنورة ، من ٢٥٪ و ٨ , ٥٠٪ و ٢ , ٣٦٪ الى ٣ , ٦٤٪ و ٩٣٪ و ٨ , ٩٩٪ ما بين نفس العامين . كما أن عدد المدن التي توجد بها منشآت الصناعة الكيماوية لم يتغير كثيراً في المنطقتين في الفترة المذكورة . فمقابل ظهور تلك المنشآت في مدينتي رحيمة وسيهات (منشأة واحدة في كل منهما) في عام ١٩٩٧ ، في المنطقة الشرقية ، نجد أن المنشأة الوحيدة التي كانت في مدينة الظهران في عام ١٩٨٢ أقفلت أبوابها ولم تعد قائمة في عام ١٩٩٧م[٢٠] . أما بالنسبة لمنطقة المدينة المنورة فلم يحدث أيّ تغير إطلاقاً .

٣ - إن قيام مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لم يؤدي إلى توفر فرص عمل عديدة

جدول رقم (٤)

تطور أعداد منشأت وعمال واستثمارات الصناعة الكيماوية في منطقتي الشرقية والمدينة المنورة الإدارتين بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٩٧ م

المدينة	عـــام ١٩٩٧ م						عـــام ١٩٩٧ م					
	المنشآت		العمال		رأس المال المستثمر (مليون ريال)		المنشآت		العمال		اجمالي التمويل (مليون ريال)	
	العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪	العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪
١ - المنطقة الشرقية												
الجبيل	٧	١١,٩	١٤٨٣	٣٣,٥	٢٩٣٩,٩	٧٢,٤	٢٧	١٩,٣	١٠٨٠٦	٥٧,٥	٦٠٣٦٠,٧	٩٤,٦
الدمام	٣٦	٦١	٢٤٤٥	٥٥,٣	٩٩٣,٧	٢٤,٤	٩٠	٦٤,٣	٦٦٧٢	٣٥,٥	٣١٥٩,٢	٥
الخبر	٨	١٣,٥	٣٧٧	٨,٥	١٠٥	٢,٦	٣	٢,١	٤١	٠,٢	١٣,٧	٠,٠٢
الاحساء *	٣	٥,١	٣٠	٠,٧	١٠	٠,٢	٩	٦,٤	٢٦٥	١,٤	٧٢,٤	٠,١
حفر الباطن	١	١,٧	١٢	٠,٣	٣,٧	٠,١	١	٠,٧	١٤	٠,١	٣,٩	٠,٠١
الظهران	١	١,٧	٤٥	١	**	-	-	-	-	-	-	-
المبرز	١	١,٧	١	٠,٠٢	٢,٣	٠,١	١	٠,٧	١٨٣	١	٢٧,٨	٠,٠٤
رحيمه	-	-	-	-	-	-	١	٠,٧	٩٤	٠,٥	٨,٧	٠,٠١
سيهات	-	-	-	-	-	-	٢	١,٤	٦٩	٠,٤	٥,٩	٠,٠١
الهفوف	٢	٣,٤	٢٩	٠,٦	٧,٧	٠,٢	٦	٤,٣	٦٤٢	٣,٤	١٧٢	٠,٢
مجمل المنطقة	٥٩	١٠٠	٤٤٢٢	١٠٠	٤٠٦٢,٣	١٠٠	١٤٠	١٠٠	١٨٧٨٦	١٠٠	٦٣٨٢٤,٣	١٠٠
٢-منطقة المدينة المنورة												
المدينة المنورة	٦	٧٥	٢٤٤	٤٩,٢	٦٢,٥	٦٣,٣	٥	٣٥,٧	٢٤٦	٧	٤٢,٩	٠,٢
ينبع	٢	٢٥	٢٥٢	٥٠,٨	٣٦,٢	٣٦,٧	٩	٦٤,٣	٣٢٨٤	٩٣	١٨٢٤٦,١	٩٩,٨
مجمل المنطقة	٨	١٠٠	٤٩٦	١٠٠	٩٨,٧	١٠٠	١٤	١٠٠	٣٥٣٠	١٠٠	١٨٢٨٩	١٠٠

- تم إعداد الجدول بناءاً على بيانات الدراسة .

* الاحساء منطقة تحتوي أكثر من مركز تجمع سكاني على أن مصادر بيانات الدراسة لاتفصل تلك المراكز .

** لا يجود بيان .

خريطة رقم (٢)

تطور أنصبة مدن كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة

بالمملكة العربية السعودية من استثمارات الصناعة الكيماوية

ما بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٩٧م

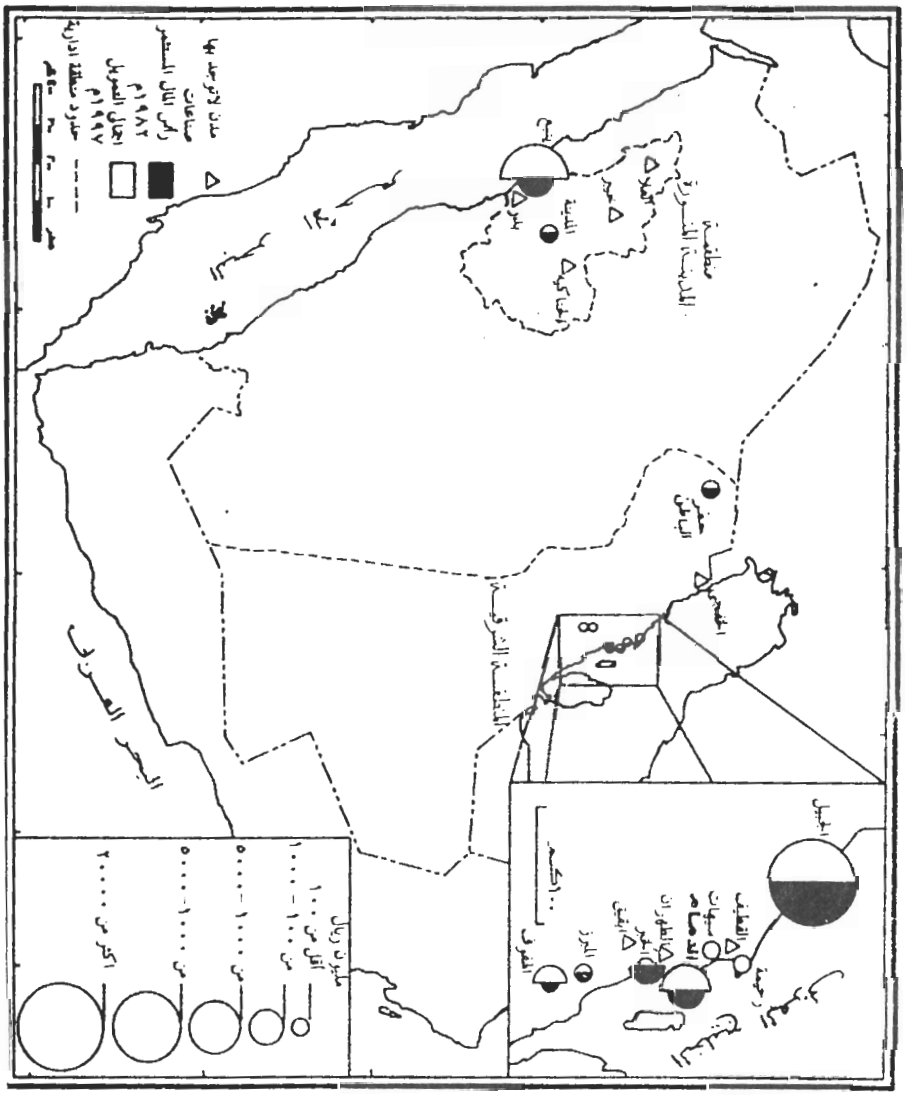

خريطة رقم (٢)

- تم رسم الخريطة باستخدام بيانات الدراسة .

للسعوديين في المدينتين ، سواءًا في مناطق الصناعات الأساسية أو الثانوية . ويتضح ما قلناه من مناقشة **بيانات مدية الجبيل ، القطب الأكبر ، في هذا الصدد** . ففي عام ١٩٩٢ بلغ عدد العاملين السعوديين في مدينة الجبيل الصناعية ١٣٣١٥ فرد وهو ما يمثل ما نسبته ٢٦٪ من مجموع العمالة في المدينة آنذاك (٥١١٤٤) . وهذه نسبة منخفضة بلاشك . كما أن النظرة التحليلية للبيانات المذكورة توضح أن الجزء الأكبر من العمالة السعودية بعامة في الجبيل هي عمالة حكومية ، حيث وصل حجم هذه العمالة إلى ٦٧٢٢ وهو ما يمثل نسبة ٥٠٪ من مجموع العمالة السعودية في هذه المدينة . وفضلا عن ذلك فإن ٩٦,٣٪ من العمالة الصناعية في المدينة هي عمالة في مشاريع شركتي سابك وأرامكو الحكوميتين في مجال الصناعات الأساسية . فالقطاع الخاص لا يستثمر بشكل جيد في الجبيل ولا يوفر إلا فرص عمل محدودة جدًا للسعوديين في مشاريعه . فوفقًا للبيانات المذكورة وصل عدد السعوديين في الصناعات الثانوية ٥٩ عامل فقط ، وهو ما نسبته ١٨,٨٪ من عمالة هذه الصناعات في مدينة الجبيل في السنة المذكورة [٢١] .

ولا يختلف الوضع في مدينة ينبع الصناعية التي لا يوجد بها إلا ٦ منشآت فقط تتبع القطاع الخاص في مجال الصناعات الكيماوية (كما يوضح جدول (٣) ، الوارد في صفحة (١٦٧) . وهذه المنشآت تشغل ٢٣٤ عاملا فقط) .

ج - الآفاق المتاحة لتلافي نواحي القصور في تطبيق آليات قطب النمو في المملكة العربية السعودية

لقد أدى ابتعاد القطاع الخاص باستثماراته ، عن مجال الصناعات الكيماوية غير الأساسية في الجبيل وينبع وتركيزه على المدن الصناعية القديمة إلى أن تقوم شركة سابك بالاتجاه نحو الاستثمار في مشاريع إنتاج السلع الكيماوية النهائية في داخل الجبيل وينبع . فقد ساهمت شركة سابك في إنشاء شركة للمنتجات البلاستيكية ، تحت مسمى شركة ابن حيان ، في مدينة الجبيل في منطقة الصناعات الثانوية ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج المصنع في عام ١٩٩٨م (جريدة الرياض ، ١٩٩٦ ، ص ٢٦) . وبطبيعة الحال فمثل هذا الاتجاه لا يمثل حلا جذريا لقضية تحفيز وإنماء حجم الصناعات الثانوية سواءًا

في الجبيل أو ينبع . فالمطلوب هو استقطاب استثمارات القطاع الخاص من المدن الصناعية القديمة نحو الجبيل وينبع . فشركة سابك مهما بلغ حجم أرصدتها تظل شركة مفردة لا تستطيع ، وليس المطلوب منها ، القيام بالدور الإقليمي للتنمية في منطقتي الجبيل وينبع . فهذا دور مناط بالقطاع الخاص الذي يمثل الركيزة الأساسية في النشاط الاقتصادي في المملكة وفقًا للسياسات والتوجهات الاقتصادية لهذا البلد .

والحل الأمثل لتلافي نواحي القصور في تطبيق آليات قطب النمو في المملكة إنما يكمن ، في رأينا ، في توفير عدد من الحوافز المالية والتشريعية التي تجلب مزيدا من استثمارات القطاع الخاص إلى مجال الصناعات الكيماوية بمدينتي الجبيل وينبع . فهذا الأمر يساعد على سرعة نضوج دور المدينتين في التنمية الإقليمية بمنطقتي الشرقية والمدينة المنورة الإداريتين . كما يقترح هنا إيقاف كافة المزايا[٢٢] التي تمنح في المناطق الصناعية ، والموجودة في عدد من المدن السعودية ، عن المستثمرين في مجال الصناعات الكيماوية إلا لمن يستثمر في الجبيل وينبع . ويمكن في مرحلة لاحقة إيقاف كافة التراخيص للصناعات الكيماوية غير الأساسية في مدن المملكة عدا الجبيل وينبع . هذا فضلا عن ضرورة إعطاء مزيد من الحوافز لمستثمري القطاع الخاص في المدينتين في مجال رفع نسبة العمالة السعودية بهما . وبطبيعة الحال فمن الأفضل أن يكون هذا التوجه المقترح ضمن توجه أعم لرفع نسبة العمالة السعودية في مجمل الصناعة السعودية ، وذلك سواءًا عبر الحوافز أو التشريعات المقيدة لأعداد ونوعيات العمالة الأجنبية في الصناعات مع ربط كل ذلك بمخرجات التعليم والتدريب الصناعيين .

نتائج الدراسة

١ - يمثل كل من مدنتي الجبيل وينبع الصناعيتين قطبي نمو صناعيين ، تتوفر فيهما كافة الخصائص الرئيسة المفترض وجودها في أي قطب للنمو وفقا لواضع نظرية قطب النمو بيرو Perroux .

٢ - تتسم البنية المكانية الداخلية لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين بوجود منطقتين رئيستين للصناعات ، أساسية وثانوية ، بالإضافة لمنطقة ثالثة للصناعات المساندة

للصناعات السابقة . وتتدرج الصناعات الأساسية تحت إطار شركة سابك التي تمتك الحكومة السعودية ٧٠٪ من أسهمها . فضلاً عن شركة أرامكو الحكومية . أما الصناعات الثانوية فتعود للقطاع الخاص . هذا وتتسم الصناعات الأساسية بنصيبها المرتفع من مجموع حجم صناعات المدينتين .

٣ - في التقويم الشامل لتجربة الجبيل وينبع يظهر أن استخدامهما كقطبي نمو رئيسيين في المملكة هو استخدام صحيح في ظل طبيعة قاعدة الموارد والاقتصاد السعودي من ناحية ، وفي ظل تجارب الدول الأخرى كدول أمريكا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا من ناحية أخرى .

٤ - لا تزال مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في المرحلة الأولى من مراحل تطبيق نظرية قطب النمو ، وهي مرحلة تكون مركز النمو الأول بصناعاته الرئيسة والثانوية . كما أن الصناعات الثانوية لم تصل إلى الحجم المطلوب بعد نظرا لقلة إقبال القطاع الخاص نحو الاستثمار في منطقة الصناعات المذكورة بالمدينتين .

وبالتالي فبدلا من أن تستثير الصناعات الرئيسة نموا صناعيا في منطقة الصناعات الثانوية فقد قفز النمو المُستثار إلى المدن الصناعية القديمة بالمملكة . ويلاحظ هنا أن بيانات بحثنا هذا (١٩٨٢ - ١٩٩٧) قد أظهرت أن نتائج دراسة أوتي Auty ، التي تعرضت لتجربة الجبيل وينبع في فترتها الأولى ، تصدق بشكل عام على الفترة الزمنية لبحثنا الحالي .

٥ - ترتب على ما سبق قلة الانتشار الجغرافي للصناعات الكيماوية في مدن كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة وما ترتب على ذلك من عدم تبلور دورا الجبيل وينبع في التنمية الإقليمية بمنطقتيهما . وهذه النتيجة تستدعي مزيجا من التشريعات والحوافز الحكومية لتحفيز القطاع الخاص على ضخ استثماراته في منطقتي الصناعات الثانوية بالجبيل وينبع ، وذلك كمرحلة أولى يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانتشار للصناعات الكيماوية في المدن الأخرى بالمنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة . هذا فضلا عن اتخاذ إجراءات مماثلة لرفع نسبة سعودة العمالة بالصناعات الكيماوية لتفعيل

دورها في التنمية الإقليمية المذكورة .

هوامش الدراسة

١ - تم حساب هذه النسب بناءا على بيانات الدراسة الموضحة في قسم منهجية الدراسة (د. بيانات الدراسة) .

٢ - وهو ما يقابل مصطلح Key Industry (الشركة الرئيسة أو الشركة المفتاح) وفقًا لكل من ويلر وآخرين Wheeler (1998 , P47)

٣ - نيجيريا ، الكاميرون ، فنزويلا ، المملكة العربية السعودية، ماليزيا ، إندونيسيا .

٤ - إن أول شركة صناعية من شركات سابك دخلت في مجال الإنتاج هي الشركة السعودية للميثانول حيث بدأت في الإنتاج عام ١٩٨٣م (مجلة العلوم والتقنية ، ص ٢) .

٥ - لمعرفة حدود المناطق التخطيطية الخمسة المذكورة والمساحات التي تغطيها في المملكة يمكن الرجوع إلى خطة التنمية الثانية للمملكة العربية السعودية (وزارة التخطيط، ١٩٧٥م) .

٦ - تم حساب هذه النسبة اعتمادًا على بيانات النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة لعام ١٤١٣هـ. (وزارة المالية والاقتصاد الوطني) .

- ويلاحظ في هذا الصدد أن التعداد المذكور اعتبر أن المدينة هي المسمى السكاني الذي يوجد به أكثر من ٥٠٠٠ نسمة أو به بلدية . وقد تم الاعتماد فيما يخص عنصر السكان لمدن منطقتي الدراسة - ببحثنا هذا - على التعداد . كما تم الرجوع لوزارة الشؤون البلدية والقروية لتحديد البلديات التي يصل عدد سكانها لـ ٥٠٠٠ فأقل (١٤١٧هـ) .

٧ - تم حساب هذه النسبة بناءًا على بيانات دراسة : الأنماط المكانية للصناعة التحويلية السعودية ودلالاتها التنموية (مشخص ، ١٩٩٧) . هذا مع ملاحظة أن

بيانات الدراسة المذكورة تم استقاء مادتها الأولية من بيانات وزارة الصناعة والكهرباء السعودية (قوائم المصانع المنتجة المرخصة في المملكة حتى نهاية عام ١٩٩٤) .

٨ - تم الاعتماد أساسا في هذا الشأن على تصنيفات مشخص ، في دراسته عن المدن السعودية الواردة في كتاب الجغرافية البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية (١٩٩٥ ، ص ٣٢٦) . هذا ونوضح هنا أن المدن المذكورة في النص ، اتصالا بهذا الهامش ، يمكن تحديدها بناءًا على التصنيفات المذكورة كما يلي :

أ - فئة المدن الصغيرة (٥٠٠٠ - ١٩٠٠٠ نسمة) : ثلاثة وثلاثون مدينة يتراوح أعداد سكانها بين ٥٠٧٥ و ١٨,٠٠٦ نسمة .

ب - فئة المدن المتوسطة (٢٠٠٠٠ - ٩٩٠٠٠ نسمة) ، إحدى عشر مدينة يتراوح أعداد سكانها ما بين ٢١,٧٩٥ و ٩٨,٩٢٠ نسمة .

ج - فئة المدن الكبيرة (١٠٠٠٠٠ - ٩٩٩٠٠٠ نسمة) :

الدمام	٤٨٢,٣٢١	نسمة
الهفوف	٢٢٥,٨٤٧	نسمة
المبرز	٢١٩,١٢٣	نسمة
الخبر	١٤١,٦٨٣	نسمة
الجبيل	١٤٠,٨٢٨	نسمة
حفر الباطن	١٣٧,٧٩٣	نسمة
الثقبة	١٢٥,٦٥٠	نسمة

وفيما يتعلق بمنطقة المدينة المنورة نجد أن أوضاع مدنها في هذا الشأن كما يلي :

أ - فئة المدن الصغيرة : مهد الذهب ٧٤٣٦ ، خيبر ١٠٥٢٨ الحناكية ٧٩٠٦ ، الثمد ٥٦٣٥ ، العيص ٦١٢٧ .

ب - فئة المدن المتوسطة : لا يوجد .

ج - فئة المدن الكبيرة : المدينة المنورة ٦٠٨٢٩٥ ينبع ١١٩,٨١٩ (مصدر أعداد السكان : انظر هامش ٦ سابقًا) .

٩ - وذلك اعتمادا على بيانات وزارة الصناعة والكهرباء (انظر إلى فقرة بيانات الدراسة سابقًا - ص ١٤٩) . هذا مع ملاحظة أن هذه البيانات تشمل فقط الشركات الصناعية التي يصل رأسمالها إلى مليون ريال فأكثر ، وبالتالي فأي منشأة صناعية صغيرة ، وتلك الداخلة ضمن إطار الورش ، لا تُشمل في البيانات المذكورة .

١٠ - تم حساب هذه النسبة بالرجوع إلى بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٩٧٠ ، ص ٢١٧) .

- وبالرغم من أن البيانات التاريخية المتاحة لا تبين حجم الصناعة في مدن منطقة المدينة المنورة بكل عناصرها المتاح عنها بيانات حاليا (المنشآت ، العمال ، رأس المال) إلا أن مؤشراتها قوية فيما يتصل بمكانة مدينة المدينة المنورة صناعيا في منطقتها الإدارية . (هذا مع ملاحظة أن البيانات المذكورة تشمل الصناعات التحويلية الحديثة وحرف أخرى) . وعمومًا فطبقًا لهذه البيانات فإن عدد المنشآت التي كانت تستخدم مواد خام ومحروقات وكهرباء كانت تصل إلى ٣٦٢ و ٢١٦ و ٨٤ منشأة على التوالي في مدينة المدينة المنورة مقارنة ب ٤٤ و ١٤ و ٤ منشأة على التوالي في ينبع . (المصدر السابق ، ص ٢١٧ - ٢١٩).

١١ - تصل نسبة المدن الصغيرة لمجموع المدن بالمنطقة إلى ٥٦٪ وقد تم حساب هذه النسبة باستخدام بيانات ومعايير تعداد ١٤١٣هـ واعتمادًا على التصنيف الفئوي لمدن المملكة السابق ذكره في الهامش (٨) .

١٢ - فمنتجات البروتين والبيوتين والنفثا ، مثلا ، تحصل عليها شركات الصناعات الكيماوية الأساسية التابعة لشركة سابك من معملي شركة أرامكو لتجزئة الغاز الطبيعي السائل في الجعيمة وينبع فضلا عن مصافي البترول في مدينتي الجبيل وينبع(انظر إلى : الهيئة الملكية للجبيل وينبع - ٣ ، ص ٨ ؛ الشريف ، ١٩٩٥ ص ٣١٩) .

١٣ - فمثلاً نجد أن شركات كيمياء ، صدف ، بتروكيما ، ابن زهر ، سافكو بالجبيل تعتمد على بعضها للحصول على الاثيلين ، بيوتن - ١ ، الميثانول . . . فشركة كيميا ، المنتجة للبولي الاثيلين ، تتحصل على خام الاثيلين من شركة صدف وعلى خام البيوتن - ١ من شركة بتروكيميا . كما أن شركة شرق ، المنتجة للبولي اثيلين المنخفض الكثافة الخطي ولجلايكول الاثيلين ، تحصل على خامات الاثيلين والهيدروجين والأوكسجين والبيوتن - ١ من شركات بتروكيميا وغازوكيميا (انظر الى : الهيئة الملكية للجبيل وينبع - ١) .

١٤ - ينبغي لنا أن نلاحظ في هذا الصدد ارتفاع نصيب مدينة رابغ من التمويل المالي للصناعات الكيماوية في المملكة (٨,٥٪) مقارنة بأنصبة المدن الصناعية القديمة (جدة ٣,٩٪ ، الرياض ٣,٥٪ ، الدمام ٣,٢٪) ، مع ارتفاع أنصبة هذه المدن الأخيرة من العمالة الصناعية بالصناعات الكيماوية (٢٤,٩٪ ، ٢٥٪ ، ١٣,٧٪ على التوالي) مقارنة بنصيب رابغ (١,١٪) في هذا الصدد . ويرجع هذا الوضع لتمتع مدينة رابغ بوجود مصفاة لتكرير البترول بها ، والمصفاة كمنشأة تتسم بأنها ذات استثمار مالي ضخم واستخدام منخفض لعنصر العمالة . ويتضح الموضوع أكثر بمعرفة أن نسبة إجمالي التمويل المالي للمصفاة المذكورة يبلغ ٨٢,٦٪ من إجمال تمويل جملة النشاط الصناعي بمدينة رابغ وفقًا لبيانات عام ١٩٩٤ (تم حساب هذه النسبة بالرجوع لبيانات بحث الأنماط المكانية للصناعات السعودية الوارد ذكره في هامش ٧ سابقًا) .

١٥ - وهذا بناءًا على نتائج الدراسة الوارد ذكرها في هامش ٧ سابقًا .

١٦ - يمكن النظر إلى ويلر Wheeler ، وآخرين ، (1998, P47 - 49) لمن أراد إيضاحا وافيا لمراحل نظرية قطب النمو . كما يمكن النظر إلى مشخص (١٩٩٦ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧) ، حيث ناقش هذه النظرية باختصار ارتباطًا بتجربة المملكة في التنمية الإقليمية تأسيسًا على مفاهيم النظرية ذاتها .

- ويلاحظ هنا أن الملامح الحالية لنظرية قطب النمو ، والمستخدم مؤشراتها في سبر جوانب البحث الحالي ، إنما هي نتاج إسهامات جغرافيين عديدين ، لجانب واضع

النظرية ، وفي مقدمتهم هيرشمان Hirshman ، ميدرال Mydral وفرايدمان Friedman . ومرجع ويلر (وآخرين) ، الموصى بالرجوع إليه أعلاه ، إنما يذكر مساهمات هؤلاء العلماء في هذا الصدد .

١٧ - يوجد في منطقتي الصناعات الأساسية في كل من الجبيل وينبع ما يلي :

أ - الجبيل : ١٣ مجمع صناعي تمتلكه شركة سابك بالإضافة إلى مصفاة للبترول تمتلكها شركة أرامكو .

ب - ينبع : مجمعين صناعيين تمتلكهما شركة سابك بالإضافة إلى مصفاتين للبترول تمتلكها شركة أرامكو .

١٨ - الذي يهمنا في سياق بحثنا هذا هي منطقتي الصناعات الأساسية والثانوية ، فبينهما ينبغي أن تقوم علاقات ارتباطية تؤدي إلى نمو الصناعات الثانوية (كمتلقي لمواد شبه مصنعة من الصناعات الأساسية «الكيماوية») ، ومن ثم كبر حجم هذه الصناعات . وبعد ذلك يمكن أن تتوالى خطوات النمو ، وفقًا للنظرية ، بظهور صناعات رئيسة ثانية حولها صناعات ثانوية ثانية . وبالتالي فلم يتم الاهتمام في هذا البحث بحجم النشاط الصناعي في منطقة الصناعات المساندة . فرصد هذا الأمر خارج أهداف هذه الدراسة .

١٩ - تم حساب هذه النسبة اعتمادًا على بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٩٧٠ ، ص ٢١٧) .

- ينطبق ما قلنا في هامش رقم ١٠ سابقًا ، اتصالاً بالبيانات التاريخية للصناعة في منطقة المدينة المنورة ، على وضع المنطقة الشرقية في هذا الصدد . فمؤشرات هذه البيانات قوية اتصالاً بمكانة مدينتي الدمام والهفوف صناعيًا في المنطقة الشرقية في بداية السبعينيات الميلادية . فطبقًا لهذه البيانات فإن نسب المؤسسات الصناعية التي كانت تستخدم مواد خام ومحروقات وكهرباء في مدينتي الدمام والهفوف ، لمجموع مؤسسات المنطقة الشرقية ، في عام ١٩٧٠ كانت تصل إلى ٥٨,٥٪ و ٥٧,٨٪

و٢,٦٠٪ على التوالي . (تم عمل هذه النسب اعتماداً على بيانات المصدر السابق ، ص ٢١٧ - ٢١٩).

٢٠ - ينبغي أن نلاحظ أن جدول رقم - ٤ قد أشار لمنطقة الأحساء ككل دون مدنها وذلك لأن وزارة الصناعة والكهرباء ، مصدر بيانات الدراسة ، لا تفصل في هذا الشأن. وبالتالي فلا يمكن معرفة إذا ما كانت الزيادة التي حدثت في منطقة الأحساء ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٧ قد انصبت في مدينة أو مساحة جغرافية واحدة أو توزعت بين أرجاء هذه المنطقة . على أنه في كل الأحوال تظل الزيادة التي حصلت في منطقة الأحساء زيادة محدودة بعدد المنشآت والعمال بينما انخفض نصيبها من التمويل المالي من ٢,٠٪ إلى ١,٠٪ بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٧م.

٢١ - مصدر أرقام هذه الفقرة (٣) هو : الهيئة الملكية للجبيل وينبع (١٩٩٣ ، ص ٦) . كما تم حساب النسب الواردة في الفقرة المذكورة بناءاً على أرقام نفس المصدر .

٢٢ - يمكن تلخيص هذه المزايا في النقاط التالية :

أ - منح أراضي لإقامة المنشآت الصناعية في عدد من المناطق الصناعية المجهزة بكافة المرافق والخدمات ، والتي أقامتها الدولة في عدد من المدن . ويتم منح هذا القطع من الأراضي لأصحاب المشاريع الصناعية المرخصة بأسعار اسمية .

ب - إعطاء أصحاب المشاريع المقامة في المناطق السابق ذكرها ، في الفقرة أ ، خدمات الكهرباء والماء بأسعار تقل عن أسعارها المتاحة لبقية الأنشطة الاقتصادية وعموم الجمهور .

ج - إعفاء جميع المواد الداخلة في عناصر الإنتاج الصناعي بالمملكة من الرسوم الجمركية .

د - إعفاء الشركات الصناعية السعودية ، كغيرها من الشركات السعودية الأخرى، من ضرائب الشركات .

هـ - منح الشركات الصناعية قروضا ، تصل إلى ٥٠٪ من إجمالي تكاليف

مشاريعها . من صندوق التنمية الصناعية السعودي الحكومي . وهذه القروض بدون فوائد .

و - منح المنتجات الصناعية السعودية أفضلية ١٠٪ على مثيلاتها الأجنبية من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة عند التعاقد لتأمين مشترواتها . كما تنطبق هذه الأفضلية على تعاقدات المؤسسات والشركات المختلفة والتي تعمل مع المؤسسات الحكومية .

ز - يمكن للجهات الحكومية المعنية منح الشركات الصناعية السعودية ، والتي تعاني من ممارسات تنافسية غير عادلة من قبل الشركات الأجنبية ، حماية جمركية تسري على السلع المستوردة والمماثلة للسلع المصنعة السعودية .

(Jeddah Chamber Of Commerce & Industry , 1986 , P26).

المراجع

أولاً : المراجع العربية

جريدة الرياض ، (١٩٩٦) . *سابك تعمل على تشجيع الصناعات التكاملية لإشباع الطلب المحلي والانتقال إلى العالمية* ، العدد ١٠٢٠٨ ، ٥ يونيه ١٩٩٦ ، السنة ٣٣ .

الشريف ، عبدالرحمن صادق ، (١٩٩٥) . *جغرافية المملكة العربية السعودية* ، الطبعة الخامسة ، الرياض ، دار المريخ .

العصيمي ، محمد ، (١٩٩١) . مدن النفط - الجبيل ، *مجلة سمارك* ، العدد **١٥** ، السنة ٢ ، ص : ٤٢ - ٤٧ .

مجلة العلوم التقنية ، (١٩٩٤) . *الشركة السعودية الأساسية* ، العدد ٢٩ ، السنة ٨ ، ص : ٢ - ٤ .

مشخص ، محمد عبدالحميد ، (١٩٩٥) . *الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية* ، الطبعة الأولى ، جدة ، دار زهران .

مشخص ، محمد عبدالحميد (١٩٩٧) . الأنماط المكانية للصناعة التحويلية السعودية ودلالاتها التنموية ، *مجلة البحوث والدراسات العربية* ، العدد ٢٨ ، ص ص ٢٤٩ - ٣١٠ .

الهيئة الملكية للجبيل وينبع (١٩٩٣) . *الإحصاء السكاني الثاني - تقرير ١٩٩٢* ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

الهيئة الملكية للجبيل وينبع - ١ ، د. ت ، *مدينة الجبيل الصناعية - الصناعات* ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

الهيئة الملكية للجبيل وينبع - ٢ (د. ت) ، مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، *المملكة العربية السعودية ، الرياض* .

الهيئة الملكية للجبيل وينبع - ٣ (د. ت) ، *مشروع الهيئة الملكية للجبيل وينبع* ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

وزارة التخطيط ، (١٩٧٥) . *خطة التنمية الثانية* (١٩٧٥ - ١٩٨٠) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

وزارة التخطيط ، (١٩٩٥) . *خطة التنمية السادسة* (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

وزارة الشؤون البلدية والقروية ، (١٤١٧) . *إحصائيات البلديات لعام ١٤١٧ هـ* . العدد ٤٧ ، السنة ٣١ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

وزارة الصناعة والكهرباء ، (د. ت) . *التصنيف الدولي للنشاطات الصناعية - فهرس الإنتاج الصناعي* ، وكالة الوزارة لشؤون الصناعة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

وزارة الصناعة والكهرباء ، (١٩٩٥) . *قائمة المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية*

عام ١٤١٤هـ . (١٩٩٤م) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

وزارة الصناعة والكهرباء ، (١٩٩٧) . *قائمة المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي حتى ١٤١٧/٣/٣٠ هـ.* (٥ / ٢ / ١٩٩٧م) المملكة العربية السعودية ، الرياض .

وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، (١٩٧٠) . *الكتاب الإحصائي السنوي* ، العدد ٦ ، مصلحة الإحصاءات العامة المملكة العربية السعودية ، الرياض .

وزارة المالية والاقتصاد الوطني (د . ت) *نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام* ١٤١٣ هـ. مصلحة الإحصاءات العامة ، مشروع التعداد ، المملكة العربية السعودية الرياض :

أ - النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣ هـ .

ب - النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في منطقة الرياض لعام ١٤١٣هـ.

ثانيًا : المراجع الأجنبية

Auty, Richard M. (1987) Resource-based industry, spatial impact, *Development discussion paper*. No. **245**, Harvard institute for international development, Harvard University, Cambridge.

——— (1990) *The impact of heavy industry growth poles on South Korean spatial culture. geoforum*. Vol. **21**(1): 23-33.

Darwent, D.F. (1975) Growth poles centers in regional planning, (in) **Friedmann John** and **Alonso William** (eds). *A review in regional policy – Reading in the Theory and Applications*, MIT Press, Cambridge, pp. 539-565.

Erickson, Rodney, A. (1974) The regional impact of growth firms: the case of Boeing 1963-1968, land economies, Vol. **50:** 127-136.

Holtta, R. (1994) *Kaakkois-Asian Kasvu eskukset Kehit yksen dynamoina Ja Teknologian. Terra*. Vol. 2 (106): 89-95 (*English abstract*).

Jeddah Chamber of Commerce and Industry (1986) *A Guide to Industrial Investment*, 7th edition, Saudi Consulting House, Saudi Arabia, Riyadh.

Mair, A. (1993) New growth poles? Just-in-time manufacturing and local economic development strategy, *Original studies*. Vol. 3(27): 207-221.

Matallah, K. and **Props, J.L.R.** (1992) Algerian economic development, 1968-1979: a multiplier and linkage analysis, *Economic systems research*. Vol. 4(3): 257-267.

Ministry of Industry and Electricity (1983) List of licensed factories and industrial licenses issued under the national industries protection and encouragement law and foreign capital investment law up to 1982, Saudi Arabia, Riyadh.

——— (1985) Fourth development plan (1985-1990), Saudi Arabia, Riyadh.

Nichikowa, J. (1992) The economy of the Asian-Pacific region and the new international division of labour, *Mondes-en-development*, Vol. **20**(79): 183-195 (*English abstract*).

Perroux, F. (1981) *Note the concept of growth poles*. In: **Livingston, Ian** (ed), Development economics and policy reading, George Allen and Unwin Ltd, London, pp. 182-187.

Richardson, Harry W. (1980) Polarization reversal in developing countries, *Papers of the regional science association*, Vol. **45**: 67-85.

Wheeler, James O., Muller, Peter O., Thrall, Grant I. and **Fik, Timothy, J.** (1998) *Economic Geography*, Third edition, John Wiley and Sons, Inc., New York.

The Role of Petrochemical Industries in Regional Development in Eastern and Medina Districts in Saudi Arabia: An Evaluated Study of Yanbu and Jubail Project on Light of Growth Pole Theory

MOHAMMED A. MISHKHES
Assistant Professor, Faculty of Arts & Humanities, King Abdulaziz University

ABSTRACT. Saudi Arabia has used growth pole policy to accomplish her regional and economic development targets through erecting and developing Jubail and Yanbu industrial cities. Most investments in the two city is devoted to petrochemical industries. Both of Jubail and Yanbu is to be judged, mostly, as an ideal growth pole especially in relation to their internal spatial structure. The two city encompass two main sections for industrial uses, both sections are provided with needed infrastructure and various services. One of the mentioned sections is accommodating governmental basic petrochemical and other industries. The other section was planned to accommodate downstream industries using the output of governmental projects as feedstocks. The private enterprises responses to carry out the mentioned projects is still very limited. Instead such projects has been carried out by private sector in remote old industrial cities in Saudi Arabia, especially Riyadh and Jeddah. These private locational choices meant growth leap-frogging to remote sites instead of growth-jumping to adjacent sites to Jubail and Yanbu poles. Such locational trend need adjusting through new governmental legislations and incentives to attract private investment to Jubail and Yanbu areas.